جامعة مؤتة
كليّة الدراسات العليا

التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنيّة في كتاب الحُجّة لأبي عليّ الفارسيّ

إعداد الطالب

محمد جبريل عبدالله المسيعدين

إشراف

الدكتور عادل البقاعين

رسالة مُقدَّمة إلى كليّة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغويّة قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، ٢٠١٧

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه
إلى نبع الحنان والعطف والدتي حفظها الله
إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر زوجتي العزيزة
إلى إخواني وأخواتي محبة وعرفانا
إلى الأصدقاء والزملاء
أهدي هذا الجهد

محمد جبريل عبدالله المسيعدين

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً على موفور نعمته وفضله، ثمّ لأستاذي الدكتور عادل البقاعين على ما أفاض عليّ من علمه وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة، فله موفور الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الدكتور جزاء مصاروة، والدكتور فايز المحاسنة، والأستاذ الدكتور خالد المساعفة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، آخذاً بعين الاعتبار ما يجودون به من توجيهات وملاحظات.

محمد جبريل عبدالله المسيعدين

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ه
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	١
التمهيد	٦
الفصل الأول الأسماء المرفوعة	
١.١ المبتدأ	٩
٢.١ الخبر	١٥
٣.١ الفاعل	١٩
٤.١ نائب الفاعل	٢٢
٥.١ اسم كان وأخواتها	٢٦
٦.١ خبر إنَّ وأخواتها	٢٩
الفصل الثاني الأسماء المنصوبة والأسماء المجرورة	
١.٢ الأسماء المنصوبة	٣١
١.١.٢ المفعول به	٣١
٢.١.٢ المفعول المطلق	٣٤
٣.١.٢ المفعول لأجله	٣٦
٤.١.٢ المفعول فيه	٣٩
٥.١.٢ المفعول معه	٤٣

المحتوى	الصفحة
٦.١.٢ المنادى	٤٤
٧.١.٢ الحال	٤٧
٨.١.٢ الاستثناء	٤٩
٩.١.٢ خبر كان وأخواتها	٥٣
١٠.١.٢ خبر ما المشبهة بليس	٥٦
١١.١.٢ اسم إنَّ وأخواتها	٥٧
١٢.١.٢ اسم لا النافية للجنس	٦٤
٢.٢ الأسماء المجرورة	٦٧
١.٢.٢ الأسماء المجرورة بحرف جرّ	٦٧
٢.٢.٢ الأسماء المجرورة بالإضافة	٦٩
الفصل الثالث التوابع والأفعال المضارعة	
١.٣ التوابع	٧٤
١.١.٣ النعت	٧٤
٢.١.٣ التوكيد	٧٨
٣.١.٣ البدل	٧٩
٤.١.٣ العطف	٨٤
٢.٣ الأفعال المضارعة	٩٤
١.٢.٣ الأفعال المضارعة المرفوعة	٩٤
٢.٢.٣ الأفعال المضارعة المنصوبة	٩٦
٣.٢.٣ الأفعال المضارعة المجزومة	١٠٠
الخاتمة	١٠٦
المصادر والمراجع	١٠٧

الملخص

التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنيّة في كتاب الحجّة

لأبي عليّ الفارسيّ

محمد جبريل عبدالله المسيعدين

جامعة مؤتة، ٢٠١٧

تناولت هذه الدراسة القراءات القرآنيّة في كتاب الحُجّة لأبي علي الفارسيّ، واختصت بتوجيهها من الجانب النحويّ فقط، وقد جاء اختيار كتاب الحُجّة لأبي علي الفارسيّ موضوع الدراسة؛ لِما له من أهمية كبيرة في توجيه القراءات؛ فهو من أوائل المصنّفات في هذا المجال، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفيّ.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، أمّا التمهيد فيتحدث عن أبي علي الفارسي من حيث نسبه وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية ومؤلفاته.

وتناول الفصل الأول التوجيهات النحوية في الأسماء المرفوعة، واشتمل على المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها.

أمّا الفصل الثاني فقد جاء في مبحثين؛ الأول تناول التوجيهات النحوية في الأسماء المنصوبة واشتمل على المفاعيل، والمنادى، والحال، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، وخبر ما المشبهة بليس، واسم إنَّ وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، أمّا المبحث الثاني فقد تناول الأسماء المجرورة واشتمل على الأسماء المجرورة بحرف الجر، والأسماء المجرورة بالإضافة.

والفصل الثالث جاء أيضاً في مبحثين؛ الأول في التوابع واشتمل على النعت والتوكيد والبدل والعطف، أمّا المبحث الثاني فقد تناول الأفعال المضارعة؛ المرفوعة والمنصوبة والمجزومة.

أما الخاتمة فقد عرض الباحث فيها أبرز النتائج التي توصّل إليها من خلال هذه الدراسة.

ABSTRACT

The grammatical directives of the Qur'anic readings in the book of argument To the seven readers of Abu Ali al - Farsi

Mohammed Jibril Abdullah Al Mesahedeen

University of Mu'tah, 2017

This study dealt with the conflicting Quranic readings in the book of Al-Hujjah by Abu Ali Al-Farsi, and was specialized in directing it from the grammatical side only. The selection of Al-Hujjah for Abu Ali Al-Farsi was the subject of the study; it is one of the first works in this field. Study descriptive analytical method.

This study came in a preface and three chapters and a conclusion, but the preface talking about Abu Ali Persian in terms of proportions, elders, disciples, scientific status and its authors.

The first chapter dealt with Quranic readings and guidance, and included the concept of readings, their origin, types and numbers, and the concept of guidance, protest, and grammatical guidance for Quranic readings and sources.

The second chapter included the method of Abu Ali in classifying the book of argument, and the most important features of this approach. And Abu Ali's sources in the protest.

As for the third chapter, the researcher presented the grammatical directives of the seven readers in the book of the argument to Abu Ali al-Farsi, by dividing these directives into two sections. The first dealt with the names, and was divided into the collections, the crucifixes, the carpenters and the disciples.

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصّلاة والسلام على نبيّنا مُحَمَّد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومَن استقام على نهجه، وبعد:

فإنَّ القراءات القرآنيّة وما تضمنّته من جوانبَ لُغويّةٍ متعدّدة دِعامةٌ أساسيّة تغني اللّغة العربيّة؛ فالقرآن الكريم مصدرٌ مهمٌّ في اللّغة العربيّة؛ فقد اشتملَ على كثير من القضايا التي تَمسُّ جوانب اللّغة جميعها؛ النحويّة، والصرفيّة، والصوتيّة، والدلاليّة.

دأبَ علماء العربيّة قديماً على دراسة لغة القرآن الكريم، ووجدوا أنَّ مِنَ القرّاء من يقرأُ بأكثرَ من طريقة، فوجّهوا جهودهم لدراسة الأسباب التي أدتْ إلى هذا الاختلاف بين القراءات، ومن هنا كانتِ الحاجة الى دراسة هذه القراءات القرآنيّة، ومحاولة توجيهها، ومن أوائل العلماء الّذين درسوا القراءات القرآنيّة أبو عليّ الفارسيّ الذي صنّف كتاب (الحُجّة للقرّاء السبعة) الذي يُعَدُّ مرجعاً بالغ الأهمية لكلّ باحث في علم القراءات وتوجيهها.

تأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنيّة في مصنفٍ ذي أهمية كبيرة في توجيه القراءات القرآنيّة، ألا وهو(كتاب الحُجّة للقرّاء السبعة) لأبي عليّ الفارسيّ.

أمّا فيما يخصُّ آلية العمل التي اتّبعتُها في هذه الدراسة فإنّي بادئ الأمر اتّبعت المنهج الوصفيّ الذي يقوم على وصف التوجيهات النحويّة في كتاب الحُجّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ، ذاكراً القراءات القرآنيّة التي وردت في الكتاب وآراء مصنِّفه في توجيهها، ثمّ آراءَ العلماء في ذلك، بهدف تأييد توجيهات أبي عليّ، أو للوقوف على توجيهات أخرى لم يذكرها، وقد عمدتُ أولاً إلى استقراء كتاب الحُجّة كاملاً، ثمّ تصنيف القراءات الواردة فيه وفقاً لمستويات اللّغة، ثُمَّ استخراج ما يخصُّ المستوى النحويّ موضوع الدراسة، ثُمَّ تصنيف هذه القراءات وفقاً لأبواب النحو.

وبعد هذا التصنيف قسّمتُ كلّ فصل منها إلى أقسامه؛ فمثلاً الأسماء المرفوعة قسّمته إلى المبتدأ ثُمَّ الخبر ثُمَّ الفاعل ثُمَّ نائب الفاعل....إلى آخر هذا الباب، وكذلك الأمر في في الفصلين الأخرين.

وكنتُ أولاً أذكرُ الآية التي جاء فيها اختلاف القراءة ثُمَّ وجوه القراءات فيها بنسبتها إلى أصحابها من القرّاء السبعة ثُمَّ توجيه المُصنِّف (أبي عليّ الفارسيّ) ثمّ توجيهات العلماء الآخرين.

تكوّنت الرسالة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

المقدمة:

وقد عرضتُ فيها سبب اختياري موضوع الدراسة وأهميتها والطريقة التي اتّبعتُها فيها.

الفصل الأول:

الأسماء المرفوعة، وقد ضمَّ المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها.

الفصل الثاني:

وقد قسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأسماء المنصوبة وقد ضمَّ المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، ثمّ المنادى، والحال، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، وخبر ما المشبهة بليس، واسم إنَّ وأخواتها، واسم لا النافية للجنس.

المبحث الثاني: الأسماء المجرورة، وقد ضمَّ الأسماء المجرورة بحرف الجرّ، والأسماء المجرورة بالإضافة.

الفصل الثالث:

وقد قسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: التوابع، وقد ضمَّ النعت، والتوكيد، والبدل، والاسم المعطوف.

المبحث الثاني: الأفعال المضارعة؛ المرفوعة، والمنصوبة، والمجزومة.

أمّا مصادر هذه الدراسة فقد تنوّعت بين كتب توجيه القراءات القرآنيّة كالحُجّة في القراءات السبع لابن خالويه، وحُجّة القراءات لابن زنجلة، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي بن أبي طالب القيسيّ ...وغيرها، وكتب التفسير ومعاني القرآن، كمعاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج، وتفسير الكشاف للزمخشريّ، وتفسير جامع البيان للطبريّ ....وغيرها، وكتب القراءات ككتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، والنشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني....وغيرها، وكتب إعراب القرآن والقراءات كإعراب القرآن الكريم لأبي جعفر النحّاس، والتبيان في إعراب القرآن للعكبريّ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ...وغيرها، وكتب اللغة والنحو كالكتاب لسيبويه، والأصول في النحو لابن السراج، وشرح المفصّل لابن يعيش ...وغيرها.

الخاتمة: وفيها ذكرت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

وأرجو الله العليّ القدير أن يكونَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكونَ فيه خير ومنفعة، فإنْ أصبتُ فذلك فضلٌ من الله، وإنْ أخطأتُ فما أنا إلّا بشرٌ يخطئُ ويصيب، وعظيم امتناني وشكري لكلّ مَنْ قدّم لي النصيحة، وأسهمَ في إذكاء عزيمتي على المتابعة والجدّ والمثابرة، معتذراً إنْ حصل مني تقصير. والله تعالى ولي التوفيق.

خلفية الدراسة وأهميتها

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التوجيهات النحويّة للقراءات القرآنيّة للقرّاء السبعة في كتاب الحجّة للقرّاء السبعة لأبي عليّ الفارسيّ، وتفسير الاختلاف بين القرّاء في قراءاتهم، من خلال بيان الأسباب الموجبة لاختلاف هذه القراءات بينهم، وبيان القراءة المشهورة (قراءة الجمهور) من القراءات الأخرى، كما أنَّها تتناول آراء أبي عليّ

الفارسيّ النحويّة الواردة في كتاب الحُجّة، وتتناول التوجيهات النحويّة التي ذكرها العلماء الآخرون في هذه القراءات.

الدراسات السابقة

١- دراسة قامت بها الدكتورة سحر سويلم راضي، بعنوان: " **التوجيه النحويّ والصرفيّ للقرّاءات القرآنيّة عند أبي علي الفارسيّ في كتابه الحجّة للقرّاء السبعة** "، وهي رسالة دكتوراة، وقد نشرت ككتاب مطبوع في ٢٠٠٨ م، بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض.

تتناول هذه الدراسة محاولة تقييم كتاب الحُجّة وأسلوب أبي علي الفارسيّ فيه، من خلال دراسته على المستوين النحويّ والصرفي، وقد تطرّقت الدراسة إلى تأثير المعنى على البنية الصرفيّة والتركيب النحويّ، وجاءت الدراسة وصفية تحليلية لأهم الأدوات التي استخدمها الفارسيّ في توجيه قراءاته.

وقد قسمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول، الأول تناول منهج كتاب الحُجّة في إيراد الشواهد النحوية والصرفية، وفي تناول المسائل النحوية والصرفية، أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن أصول النحو في الحُجّة، والفصل الثالث تناول بعض القضايا والظواهر النحوية والصرفية كالعامل والمعنى والحذف، والفصل الرابع تناول آراء أبي علي وموقفه من المدارس النحوية.

٢- دراسة قام بها أحمد فرج مهيدات بعنوان : " **توجيه القراءات القرآنيّة في كتاب الحُجّة لأبي علي الفارسيّ** "، وهي رسالة ماجستير من جامعة آل البيت .

تتناول هذه الدراسة توجيه القراءات القرآنيّة على أساس منهج تكاملي في دراسة هذا التوجيه، كما تهدف إلى بيان خصائص هذا التوجيه ومدى تميزه عن القدماء ممن وجهوا القراءات، وتبين مدى اختلاف أبي علي مع معاصريه أو اتّفاقه معهم، مقارنة هذا التوجيه مع الآراء الحديثة في توجيه القراءات، وتكشف الدراسة أيضا عن منهجية

أبي علي في تأليف كتاب الحجّة، كما أنَّها اشتملت على تحليل هذا التوجيه على مستويات ثلاثة : النحويّ، والصرفيّ، والصوتيّ .

وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول، ما يهمنا منها هنا الفصل الأول الذي تحدث عن التوجيه النحوي وجاء في ست وثلاثين صفحة، تناول فيه المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

أمّا فيما يتعلق بدراستي هذه فقد انصب الاهتمام على التوجيهات النحويّة فقط، وقسمتها إلى الأسماء المرفوعة والأسماء المنصوبة والأسماء المجرورة والتوابع والأفعال المضارعة، وذلك من خلال تناول القراءات التي وردت في كتاب الحجة وتوجيهها بشكل أوسع عما ورد في الدراستين السابقتين، راجياً أنْ تكونَ هذه الدراسة متممة لما سبق في الدراستين السابقتين.

التمهيد:

ويتضمن التعريف بأبي عليّ الفارسيّ من خلال تقديم نبذة موجزة تتعلّق بحياته وشيوخه وتلاميذه ومنزلته العلمية وأشهر مؤلفاته.

١) اسمه ونسبه ونشأته :

هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ، ولد في مدينة مَنْسا بفارس عام ٢٨٨ه ، دخل بغداد سنة ٣٠٧ ه. وكان إمام وقته في النحو، أقام عند سيف الدولة بن حمدان مدة ، ثمّ انتقل إلى بلاد فارس وصاحب عضد الدولة، وعلّت منزلته، وصنّف له كتاب الإيضاح والتكملة في النحو، وكانت وفاته في ربيع الأول سنة ٣٧٧ه)[1](

)[1](انظر :

–ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط١، ١٩٨٥م، ص١٢٩.

شيوخه:

أخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وابن الخياط، وابن دريد، وابن مجاهد، وأبي بكر مبرمان [١]

تلاميذه :

كان لأبي عليّ في كلّ بلد تنقّل فيها تلاميذ، في شيراز وبغداد والبصرة والموصل وحلب وغيرها، ومن أشهر تلاميذه الّذين تتلمذوا على يديه: ابن جني، وعليّ بن عيسى الربعيّ، وعليّ بن عبيد الله الدقيقيّ النحويّ، وعبيد الله بن أحمد الفزاريّ، وإبراهيم بن علي الفارسيّ، وإسماعيل بن حماد الجوهريّ . .. وغيرهم الكثير[٢].

منزلته العلميّة:

برع أبو عليّ في النحو، فقد أخذ ذلك عن أبي إسحاق الزجاج، ثمّ عن أبي بكر بن السراج الذي أخذ عنه كتاب سيبويه وانتهت إليه رئاسة علم النحو، وروى القراءة عَرَضاً عن أبي بكر بن مجاهد، فقد كان عالم عصره وفريد دهره كرّس وقته لخدمة

-القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ج١/ ص٣٠٨-٣٠٩ .

-الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، القاهرة، ط٣، ١٩٨٠م، ج٧/ ص٢٣٢-٢٥٩ . ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ج٢/ ص٨٠-٨٢ .

-السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م، ج١/ ص٤٩٦.

(١) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو عليّ الفارسيّ حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدّة، ط٣، ١٩٨٩م، ص١١٧ .

(٢) شلبي، ص١٣٢-١٣٤ .

اللغة العربية التي بها نزل القرآن الكريم، وقد قال عنه القفطي: "علتْ منزلتُه في النحو حتى قال قوم من تلامذته : هو فوق المبرد وأعلم" [٣]

مؤلفاته:

ترك لنا أبو عليّ إرثاً علمياً غاية في الأهمية، تجلّى في كتب نفيسة، من أهمها:

١- كتاب الحُجّة للقرّاء السبعة وهو موضوع الدراسة.

٢- كتاب الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣م.

٣- كتاب المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة،١٩٨٥م.

٤- كتاب المسائل الحلبيّات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٩٨٧م.

٥- كتاب المسائل العسكريّات، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ٢٠٠٣م.

٦- كتاب المسائل المشكلة، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٧- كتاب الإيضاح العضديّ، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ط١، ١٩٨٦.

٨- كتاب التكملة في النحو، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.

---

(٣) القفطيّ، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج١/ ص٣٠٨ .

٩- كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٩٣م.

الفصل الأول
الأسماء المرفوعة

١.١ المبتدأ:

"المبتدأ الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر "[١]، أو هو "اسم أو ما بمنزلته، مجرّد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبرٌ عنه، أو وصف رافع لمكتفى به"[٢]

وقد ورد في كتاب الحجّة كثيرٌ من القراءات في باب المبتدأ، أوردتُ بعض الأمثلة منها فقط، وإن ورد في قراءات أُخَر في متن الرسالة وُجِّهَ بعضُها ممّا اخْتِلفَ فيه بين النصب وبين الرفع على الابتداء.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المبتدأ قوله تعالى :

{وما لَكُم أَلاَّ تُنفِقُوا في سَبيلِ اللَّهِ ولِلَّهِ مِيراثُ السَّماواتِ والأَرضِ لا يَسْتَوي مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وقَاتَلُوا وكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى واللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبير}[٣].

اختلف القرّاءُ في قراءة **(وكلّاً)**؛ فقد قرأ ابن عامر وحده **(وكلٌّ)** رفعاً، وقرأ الباقون**(وكلّاً)** نصباً [٤]، وقد جاءت في مصاحف أهل الشام**(وكلّاً)**[١].

---

(١) السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج١/ ٣٠٨.

(٢) ابن هشام، جمال الدين الأنصاريّ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د(ط. ت)، ج ١/ ص ١٨٤–١٨٥

)3(سورة الحديد ، الآية ١٠ .

(٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د(ط. ت)، ص٦٢٥، والفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحُجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار

يرى أبو عليّ أنَّ قراءة ابن عامر(**وكلٌّ**) بالرفع تعود إلى أنَّ "الفعل إذا تقّدم عليه مفعوله لم يقوَ على العمل قوّته إذا تأخّر عنه"[٢]، ولذلك رُفِعَ بالابتداء، وقد أيّدَهُ في ذلك ابن خالويه بأنَّه "قد ابتدأ بـــ(كلّ) وجعل الفعل بعده خبراً عنه، وعدّاه إلى الضمير بعده، ثمّ خزلَ الهاء تخفيفاً لأنها كناية عن مفعول وهو فضلة في الكلام"[٣].

أمّا قراءة النصب (**وكلّاً**) فيرى أبو عليّ أنَّ "(كلّاً) هنا مفعولٌ لـــ(وعد)، لأنَّها هنا بمنزلة (زيداً وعدتُ خيراً)" [٤]، و(كلّاً) هنا هي مفعولٌ أول، ويذكر ابن زنجلة أنَّه "إنْ لم تذكرِ الهاء في مثل (زيد ضربته) فالأولى النصب فتُشْغلُ الفعل بمفعوله المذكور مُقدّماً،لأنَّه إذا افتقر الفعل إلى مفعوله وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه، وعليه قوله تعالى: (وكلّاً وعد الله الحسنى)، فـــ(كلّا) مفعول لـــ(وعد) مُقدّم عليه"[٥].

بالحجاز والعراق والشّام، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م، ج ٦/ ص ٢٦٦، والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه: اوتو رتزل، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٢٠٨.

(١) المهدويّ، أبو العباس أحمد بن عمّار، هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزيّ، السعودية، ط ١، ٢٠٠٩ م، ص ١٠٢

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٢٦٦

(٣) ابن خالويه، الحُجّة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٧٩م، ص ٣٤٢

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٢٦٧

(٥) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حُجّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م، ص ٦٩٨

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ يا بني آدَمَ قَدْ أَنزَلْنا عَلَيْكُم لِبَاسًا يُواري سَوْءَاتِكُم وريشًا ولِبَاسُ التَّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آياتِ اللّهِ لَعَلَّهُم يَذَّكَّرُون }(١).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة **(ولباسُ)** رفعاً، وقرأ الباقون**(ولباسَ)** نصباً(٢).

يرى أبو علي أنَّ وجه الرفع هو أنَّ (لباس) مبتدأ، قطعها من الأول واستأنف، و(خير) خبر، و(ذلك) نعت للباس، ويجوز أنْ تكونَ (ذلك) بدلاً أو عطفَ بيان(٣).

أرى أنَّ أبا عليّ هنا لجأ إلى تقدير المعنى من خلال الوقف بعد كلمة(وريشاً)، والابتداء بـــ(لباس)؛ لأن (لباس التقوى) شيءٌ معنوي وعليه وجه قراءة الرفع في (ولباس)، ممّا دفعه الى القول بأنَّ (ذلك) بدل أو عطف بيان لـــ(لباس) لتكون (خير) خبراً لـــ(لباس).

ووجه آخر يراه الزجّاج في الرفع وهو أنَّ (لباس) مرفوع بإضمار مبتدأ تقديره (هو)؛ أي هو لباس التقوى(٤).

وفي توجيه آخر في قراءة الرفع يذكر العكبريّ " أنْ تكونَ (لباس) مبتدأ و(ذلك) مبتدأ ثانٍ و(خير) خبره، وجملة (ذلك خيرٌ) خبر (لباس)"(٥).

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ٢٦ .

(٢) ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص ٢٨٠، والفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٤/ ص ١٢، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٩ .

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٤/ ص ١٢-١٣

(٤) الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ، ط١، ١٩٨٨م، ج٢/ ص٣٢٩.

(٥) العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م، القاهرة ،ج١/ ٥٦٢.

أمّا وجه النصب فيرى أبو عليّ أنَّ (لباس) منصوبٌ بفعل مضمر حملاً على (أنزل)،

و(ذلك) مبتدأ و(خير) خبره[1]، وهي هنا كقوله تعالى:**{وَأَنزَلْنَا الحَدِيدَ فيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ}**[2].

أرى أن توجيه أبي علي لقراءة النصب جاء أيضاً بتقدير المعنى حيث قدّر فعلاً محذوفاً هو(أنزل)، والمعنى(أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وأنزلنا لباس التقوى).

ووجه آخر في النصب أنَّ (لباسا) معطوف على (ريشاً) و(ذلك) مبتدأ وخبره (خير)[3].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{وَلَو أَنَّما في الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ والبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكيم}[4].

قرأ أبو عمرو وحده **(والبحرَ)** نصباً، وقرأ الباقون **(والبحرُ)** رفعاً[5].

)1(الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٤/ ص ١٢.

)2(سورة الحديد ، الآية ٢٥.

)3(الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/ ص ٣٢٨، والباقوليّ، أبو الحسن عليّ ابن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، ط١، ١٩٩٤م، ج١/ ص٤٥٣.

)4(سورة لقمان ، الآية ٢٧.

)5(الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٤٥٧، والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص٦٧١ .

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٤٥٨.

(٧) القيسيّ، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (والبحرُ) أنَّ " مَنْ رفع استأنف كأنَّه قال: والبحر هذه حاله"[٦]، و(البحر) مبتدأ و(يمدّه) خبره، والجملة خبر أنَّ[٧].

ووجه آخر في الرفع وهو أنَّ (والبحر) معطوف على اسم إنَّ قبل دخولها عليه[١] والمقصود الرفع على الابتداء؛ لأنَّ الأصل في اسم إنَّ هو المبتدأ .

وفي الكشف أنَّ "ممّا يقوّي قراءة الرفع أنَّ في حرف أُبَيّ (وبحرٌ يمدّه) بغير ألف ولا لام، وكذلك هي في مصحفه"[٢].

فتوجيه قراءة الرفع تعتمد على أنَّ الواوَ هنا واو الاستئناف، وبذلك يكون (البحر) مبتدأ، أو أنّه مرفوعٌ بالتبعية بالعطف على موضع اسم إنَّ قبل دخولها عليه، لأنَّ (إنَّ وأخواتها) تدخل في الأصل على المبتدأ والخبر، ومحلُّ المبتدأ هو الرفع .

أمّا حجّة النصب عند أبي عمرو فهي أنَّ (البحر) معطوفٌ على اسم (أنَّ) وهو(ما)، والخبر أقلام[٣].

أو أنَّها منصوبة على الاشتغال بفعل مُضْمَر يفسّره ما بعده[٤].

والمقصود بالاشتغال: " أنْ يتقدّم اسمٌ ويتأخّر عنه فعلٌ قد عمل في ضمير ذلك الاسم، وفيه مذهبان؛ الأول: مذهب الجمهور بأنَّه منصوب بفعلٍ مُضْمَرٍ وجوباً موافقٍ

رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، ج٢/ ص١٨٩.

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٤/ ص ٢٠٠، والنحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غادي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م، ج٣/ ص٢٨٨، وابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص٢٨٦.

(٢) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج٢/ ص١٨٩.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٤٥٨، القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن الكريم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م، ج١/ ص١١٧ .

(٤) الباقوليّ، كشف المشكلات، ج٢/ ص٤٢٠، وانظر العكبريّ، التبيان، ج٢/ ص٤٢٠.

للمُظْهَر بعده، والثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعل المذكور بعده وهذا مذهب الكوفيين"[١]، ويصف سيبويه النصب أنَّه "عربيّ كثير، والرفع أجود"[٢].

والاشتغال من أساليب المفعول به؛ لأنَّ المنصوب به يُنْصَب بفعل مُضْمَر يفسّره الفعل الذي يليه، وتقديره في الآية: ويمدّ البحر يمدّه.

فالرفع إذن على أنَّ (البحر) مبتدأ وخبره (يمدّه) أو أنَّها معطوفة على موضع اسم (أنَّ) قبل دخولها عليه وهو الرفع بالابتداء، أمّا النصب فبتقدير العطف على اسم (أنَّ) في اللفظ أو أنَّها نُصِبَتْ على الاشتغال.

واختيار أبي عمرو في المعطوف على موضع إنَّ بعد الخبر هو الرفع كقراءته[٣] في قوله تعالى: **{وإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ والسَّاعَةُ لا رَيْبَ فيها}**[٤]، فما الذي دفعه إلى أن يقرأ هنا بالنصب؟

الجواب عن ذلك يذكره ابن زنجلة في حُجّته، وهو" أنَّ الكلام في قوله تعالى : **{إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ}** تمامٌ ثُمَّ يستأنف بـــ**(والسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فيها)**، والكلام في قوله تعالى: **{ولَوْ أَنَّما في الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ}**، غير تامّ، فأشبه المعطوف قبل الخبر، وهذا من حذق أبي عمرو، وإنَّما لم يتمّ الكلام لأنَّ (لو) يحتاج إلى جواب"[٥].

---

(١) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبـــد الحميـــد، دار التراث ، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠م، ج٢/ ص١٣٠ .

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ج١/ ص٨٢ .

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٩٥ .

(٤) سورة الجاثية ، الآية ٣٢ .

(٥) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ٥٦٦ – ٥٦٧ .

٢.١ الخبر:

وهو " لفظ مُجرّد عن العوامل اللفظيّة مسندٌ إلى ما تقدّمه لفظاً، نحو: زيدٌ قائمٌ، أو تقديراً نحو: أقائمٌ زيدٌ، وقيل الخبر ما يصحُّ السكوت عليه"[١]، أو " هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تامّاً، وما يدلّ على ذلك أنَّ به يقع التصديق والتكذيب"[٢].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الخبر قوله تعالى :

{ قَالَ اللّهُ هَذا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم لَهُم جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فيها أَبَدًا رَضِيَ اللّهُ عَنْهُم ورَضُوا عَنهُ ذَلِكَ الفَوْزُ العَظيم }[٣].

قرأ نافع وحده **(هذا يومَ)** نصباً، وقرأ الباقون **(هذا يومُ)** رفعاً[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة "من رفع (يوم) جعله خبراً للمبتدأ الذي هو (هذا)، وأضافه إلى (ينفع)، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنَّه مفعول القول"[٥].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّها جاءت على (الظرفية) من جهتين[٦]:

---

(١) الجرجانيّ، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د(ط. ت)، ص ٨٤ .

(٢) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل للزمخشريّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م ، ج ١/ ص ٢٢٧ ، وانظر ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م، ص١٠٥.

(٣) سورة المائدة ، الآية ١١٩ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٢٨٣ ، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠١

(٥) الفارسيّ، أبو عليّ، الحجّة للقراء السبعة، ج٣/ ص٢٨٣

(٦) الفارسيّ، أبو عليّ، الحجّة للقراء السبعة، ج٣/ ص ٢٨٣.

الأوّل : أن يكون مفعول (قال) تقديره (قال الله هذا القصص أو هذا الكلام : يومَ ينفع الصادقين صدقهم، وهو إشارة إلى ما تقدّم من قوله تعالى: **{وإِذْ قَالَ اللّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ }**[1]، وجاء على لفظ الماضي وإن كان المراد منه الآتي.

الثاني: أنَّها جاءت ظرفاً فتكون خبرَ المبتدأ؛ لأنَّ ظروف الزمان تكونُ أخباراً عن الأحداث.

وأرى في التوجيه الأول أنَّ أبا عليّ لجأ إلى تقدير المعنى، إذ جعل اسم الإشارة (هذا) مفعولاً لـــ(قال)، وقدّر المحذوف من الكلام بـــ(القصص أو الكلام)، ليكون (يوم) ظرفاً يتعلّق بالكلام وليس خبراً لـــ(هذا)؛ لأنَّ (هذا) أصبحت مفعولاً به على هذا التقدير.

وفي رأي الكوفيين أنَّ (يوم) في موضع رفع خبر هذا، ولكنّه بُنيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل وعندهم يجوز بناؤه وإن أُضيفَ إلى مُعْرَب"[2]، وقد " يكون (يوم) ها هنا مبنياً على الفتح لإضافته إلى أسماء الزمان؛ لأنَّه مفعول فيه، فإن قيل: الأفعال لا تضاف ولا يُضاف إليها، فالجواب أنَّ الفعل وإنْ أضيف ها هنا إلى أسماء الزمان فالمراد به المصدر دون الفعل"[3].

ممّا سبق فإن وجه الرفع في (يوم) هو كونها خبراً عن المبتدأ (هذا)، أمّا وجه النصب فله عدّة أوجه : أنْ يكونَ ظرف زمان في موضع الخبر عن المبتدأ، أو أنْ

---

(١) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(٢) العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د (ط. ت)، ج ١/ ص ٢٣٤، والأندلسيّ،

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ج ٤/ ص ٦٧.

(٣) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ١٣٦ .

يكونَ مفعول (قال) هو (هذا) بتقدير قال الله هذا القصص، و(يوم) ظرف زمان مُتعلِّق بالفعل، أو أنْ تكونَ الفتحة حركة بناء وليست حركة إعراب، ولو نوّنت كلمة (يوم) لكان الفعل (ينفع) في موضع صفة له، فلمّا كانت (يوم) غير منوّنة دلّ على إضافتها؛ لأنَّ المضاف لا ينوّن.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ يأَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم والَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الحُلُمَ مِنكُم ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الفَجْرِ وحينَ تَضَعُونَ ثِيابَكُم مِنَ الظَّهيرَةِ ومِنْ بَعْدِ صَلاةِ العِشاء ثَلاثُ عَوْراتٍ لكُم }[1].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائيّ **(ثلاثَ عورات)** نصباً، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم **(ثلاثُ عورات)** رفعاً[2]،

يرى أبو علي أنّ وجه الرفع في (ثلاث) أنَّها جاءت خبرَ ابتداء محذوف تقديره: (هذه أو هي ثلاثُ عورات)[3]، وقدّرها الفرّاء (هذه الخصال ثلاثُ عورات)، وفضّل الرفع[4]،ويرى ابن خالويه أنَّه يجوز أنْ تكونَ (ثلاثُ) مبتدأً وخبره (لكم)[5].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنّها على البدل من (ثلاث مرّات) بإضمار (أوقات)؛ أَيْ أوقاتُ ثلاثِ عورات، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[6].

---

(١) سورة النور ، الآية ٥٨ .

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٣٣٢، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٦٣ .

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٣٣٣.

(٤) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ج ٢/ ص ٢٦٠ .

(٥) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٢٦٤ .

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٣٣٣.

ويرى العكبريّ أنَّه يجوز أنْ تكونَ منصوبةً على إضمار (أعني) [٧].

في حين يرى الزجّاج أنَّها منصوبة بإضمار (ليستأذنوكم) بتقدير: ليستأذنوكم أوقاتَ ثلاثِ عورات، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه[١].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ الَّذي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العاكِفُ فيهِ والبَادِ ومَنْ يُرِدْ فيهِ بِإِلحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَليم }[٢].

قرأ عاصم في رواية حفص **(سواءً)** نصباً، وقرأ الباقون **(سواءٌ)** رفعاً[٣].

حجّة من رفع (سواء) أنَّه جعلها خبراً مقدّماً، وجعل(العاكف) مبتدأً مؤخراً، والمعنى: العاكفُ والبادي فيه سواءٌ[٤]، ويجوز أنْ تكونَ (سواء) مبتدأً وخبره (العاكف) [٥].

---

(٧) العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج ٢/ ص ١٥٩ .

(١) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٥٢ .

(٢) سورة الحجّ ، الآية ٢٥ .

(٣) الفارسي، أبو عليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٧٠، والقيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة، ط١، ٢٠١١م، ص٤٢٦ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٢٧٠، والقيسيّ، مكيّ ابن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج٢/ ص٤٤، والعكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن ،ج٢/ ص١٤٢.

(٥) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣ / ص ٤٢٠، والقرطبيّ، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنّة وآي الفرقان، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م ، ج ١٤/ ص ٣٥٤ .

(٦) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص٤٧٥، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب،مشكل إعراب القرآن، ج٢/ ص٤٥، والعكبري، التبيان، ج٢/ ص ٣٢٤.

أمّا حجّة النصب فهي أنَّ (سواء) مفعولٌ ثانٍ لـــ(جعل)، ورفع (العاكف) بالمصدر (سواء)؛ لأنَّه مصدرٌ في معنى اسم الفاعل؛ أي مستوياً فيه العاكف[٦].

ووجهٌ آخر في النصب وهو أنْ تكونَ (سواء) حالاً من الضمير في(جعلناه)[١].

٣.١ الفاعل:

وهو "ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ أو شبهُه مقدّماً عليه"[٢]، و"يجب أنْ يتأخَّرَ رتبةً عن الفعل"[٣].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الفاعل قوله تعالى :

{ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ ربِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحيم }[٤].

قرأ ابن كثير وحده **(آدمَ)** نصباً و**(كلماتٌ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(آدمُ)** رفعاً و**(كلماتٍ)** نصباً[٥].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة " مَنْ رفع أنَّ عليه الأكثر، وممّا يشهد للرفع قوله تعالى: **{إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلسِنَتِكُم}**[٦]، فأُسْنِدَ الفعلُ إلى المخاطبين والمفعول به كلام يُتلقَّى، كما أنَّ الذي

---

(١) الفارسي، أبو عليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٧٢، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢١٨ ، والشيرازي، ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٥٣٩ .

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج ١/ ص ٢٠٠ .

(٣) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبدالحكيم عطيـــة، دار البيروتـــي، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٦م، ص ٣٠ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٣٧ .

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص٢٣، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ٧٣ .

(٦) سورة النور ، الآية ١٥ .

تلقّاه آدم كلامٌ مُتلقًّى، فكما أُسْنِدَ الفعلُ إلى المخاطبين فجعل التلقّي لهم كذلك يلزم أنْ يُسنَد الفعلُ إلى آدمَ، فيجعل التلقّي له دون الكلمات"[١].

أرى أنَّ حجّة أبي عليّ في هذا التوجيه تستندُ إلى الاحتجاج بالنظير، فقد احتجّ على رفع (آدم) بأن أُسْنِدَ الفعلُ إليه كما أُسْنِدَ إلى المخاطبين في **{إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلسِنَتِكُم}**، والاحتجاج بالنظير سمة بارزة لأبي عليّ في توجيهاته النحويّة في الحجّة.

وقد لجأ ابن خالويه في المقابل إلى تفسير المعنى، فقال: " إنَّ الله تعالى لمّا علّم آدم الكلمات فأمرّه بهنّ تلقاهنّ آدمُ بالقبول"[٢].

ويرى الأزهريّ " أنَّ آدم تعلّم الكلمات من ربّه فقيل: تلقّى الكلمات، والعرب تقول تلقّيت هذا من فلان معناه: أنَّ فهمي قَبِله من لفظه"[٣].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّ حجّته قوله تعالى: **{أَهَـؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمْتُم لا يَنَالُهُمُ اللّهُ بِرَحْمَةٍ}**[٤]، ولم يقل لا ينالون الله برحمة[٥]، فقد أُسْنِدَ الفعلُ إلى الله ولم يُسنَد إلى ضمير الغائبين (هم) فدلّ ذلك على نصب آدم لأنّه هو المُتلقَّى.

ووجه آخر في النصب وهو ما يسمّيه النحويّون (المشاركة في الفعل) [٦]، وذلك "أنَّ تلقّى من الأفعال التي مفعولها فاعل وفاعلها مفعول، لأنَّك إذا أسندتها إلى أيّهما شئت لا يتغيّر المعنى .... فتقول تلقّيتُ زيداً وتلقّاني زيدٌ"[٧].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص٤١ .

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص٧٥ .

(٣) الأزهريّ، أبو منصور أحمد بن محمد، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض محمد القوزي، ط١، ١٩٩١م ج١/ ص ١٤٨ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ٤٩ .

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص٤٣ .

(٦) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص٧٥ .

(٧) الشيرازيّ، ابن أبي مريم، الموضح، ص ١٧٤ .

وثمّةَ رأيٌ آخر بأنَّ نصب (آدم) ورفع (كلمات) يرتبط بفعل مؤول بالظاهر تقديره (جاءته أو استنقذته أو استقبلته) [١]، وبهذا التقدير يكون (آدم) مفعولاً به للفعل المُضْمَر.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى: { نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمين}[٢].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص **(نزّل)** خفيفة، و**(الرُّوحُ الأمينُ)** رفعاً، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيّ وعاصم في رواية أبي بكر **(نزّل)** مشدّدة الزاي و**(الرُّوحَ الأمينَ)** نصباً[٣].

الاختلاف في قراءة (الروح الأمين) يعتمد أساساً على الفعل (نزل)؛ أي أنَّه المعيار في قراءتي الرفع والنصب، وذلك على النحو الآتي:

يرى أبو علي أنَّ حجّة من رفع (الروح) أنَّه أَسْنَدَ الفعلَ إليه ولذا فهو فاعل[٤]، والفعل (نزل) هنا لازم لا يتعدّى إلى مفعول به.

أمّا حجّة النصب فهي أنَّه عدّى الفعل (نزل) بالتضعيف، والفاعل (الله) مُضْمَر فيه[٥]، والمعنى أنَّ الله نزّل الروحَ الأمينَ بالقرآن على سيّدنا محمد- صلى الله عليه وسلم.

---

(١) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص ٢٣٧، والزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٩م، ص ٧٢ .

(٢) سورة الشعراء ، الآية ١٩٣ .

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٣٦٨، وابن الجزريّ، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د(ط. ت)، ج٢ / ص ٣٣٦ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة ، ج٥/ ص٣٦٩.

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج٢/ ص١٥٢.

واحتجّ من قرأ بالرفع بقوله تعالى: **{قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالحَقِّ}**[١]، وقوله تعالى: **{قُلْ مَنْ كانَ عَدُوًّا لجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ}**[٢]، فالفاعل في الآيتين هو جبريل عليه السلام.

واحتجّ من قرأ بالنصب بقوله تعالى:**{وإِنَّهُ لَتَنزيلُ رَبِّ العَالَمين}**[٣]، وهي الآية السابقة لها، لأنَّ تنزيل مصدرٌ لـــ(نزّل)، وليس لـــ(نزَل) فدلّ ذلك على أنَّ نزّل مُضعّفة في قوله تعالى: **{نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمين}**.

وفي كلتا القراءتين رُفِعَتْ كلمة (الروح) ونُصِبَتْ والمعنى واحدٌ، وهو أنّ الله عزّ وجل أرسل سيدنا جبريل بالقرآن الكريم على سيّدنا محمد – صلى الله عليه وسلم–.

٤.١ نائب الفاعل :

وهو ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، ويقع بعد الفعل المبنيّ للمجهول، وقد أطلق عليه النحاة قديماً "(ما لم يُسمَّ فاعله)، و(المبنيّ للمفعول)" [٤].

ومن القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب نائب الفاعل قوله تعالى : {وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكَآؤُهُم لِيُرْدُوهُم ولِيَلْبِسُوا عَلَيْهِم دِينَهُم ولَو شَاء اللّهُ ما فَعَلُوهُ فَذَرْهُم وما يَفْتَرُون}[٥].

---

(١) سورة النحل ، الآية ١٠٢.

(٢) سورة البقرة ، الآية ٩٧ .

(٣) سورة الشعراء ، الآية ١٩٢ .

(٤) الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجمل في النحو، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د(ط) ١٩٧٢م، ص٦٧، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٤/ ص٣٠٦.

(٥) سورة الأنعام ، الآية ١٣٧ .

قرأ ابن عامر وحده **(زُيِّنَ)** بضمّ الزاي، و**(قتلُ)** رفعاً، و**(أولادَهم)** نصباً، و**(شركايهم)** جرّاً، وقرأ الباقون **(زَيَّنَ)** بفتح الزاي، و**(قتلَ)** نصباً، و**(أولادِهم)** جرّاً، و**(شركاؤهم)** رفعاً[1].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من فتح الزاي في (زَيَّنَ) أنَّ (شركاء) هي الفاعل، وهو كقوله تعالى: **{لا يَنْفَعُ نَفْسًا إيمَانُها}**[2]، فلما تقدّم ذكر المشركين كنّى عنهم في قوله (شركاؤهم) كما أنَّه لمّا تقدّم ذكر النفس في (لا ينفع نفساً إيمانها) كنّى عن الاسم المتقدّم بالهاء، و(قتلَ) هنا مفعول (زَيَّنَ)، ولا يجوز أنْ يكونَ الشركاء فاعل المصدر الذي هو القتل؛ لأنَّ (زَيَّنَ) حينئذ يبقى بلا فاعل ولأنَّ الشركاء ليسوا قاتلين بل هم مُزيِّنون القتل للمشركين، وأُضِيفَ المصدر(القتل) إلى المفعولين (الأولاد)[3].

وفي الكشف "إنَّما القاتلون هم المشركون زَيّن لهم شركاؤهم الّذِين يعبدونهم قتلهم أولادهم، فالمعنى (قتلهم أولادهم) حذف المضاف إليه وهو الفاعل، وأقيم الأولاد –وهو مفعول به– مقامَ الفاعل"[4].

ويرى الفرّاء أنَّ" الشركاء هاهنا قومٌ كانوا يخدمون آلهتهم، فزيّنوا لهم دفن البنات وهنّ أحياء، وكان أيضاً أحدهم يقول: لئن وُلِد لي كذا وكذا من الذكور لأنحرنّ واحداً، فذلك قتل أولادهم"[5].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٤٠٩، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٧، عمر، أحمد مختار ومكرم، عبد العال سالم ، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٩٨٨م، ج ٢/ ص٣٢١-٣٢٢، القاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠م، ص ١١١.

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٥٨ .

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٤١٠ .

(٤) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٤٥٤ .

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ١/ ص٣٥٧، والأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط،ج ٤/ ص ٢٣١.

أمّا حجّة ابن عامر في ضمّ الزاي في (زُيِّنَ)، فيرى أبو عليّ أنَّ الفعل (زُيِّنَ) المبنيّ للمجهول أُسْنِدَ إلى القتل فأَعْملَ المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل، ونظير ذلك قوله تعالى: **{ولَولا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ}**[1]، فاسم الله فاعل، كما أنَّ الشركاء فاعلون، والمصدر مضافٌ إلى الشركاء الّذِين هم فاعلون[2].

ويرى أبو عليّ أنَّ هذا الفصل – أي بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه– قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل إلى غيرها كان أولى؛ لأنَّه لا يُفْصَلُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف [3].

وقد يُفْصَلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ضرورة في الشعر، ومن أشهر الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّـــــــة زَجَّ القَلُوصَ أبي مِزادَة[4].

والمعنى (زجّ أبي مزادة القلوص)، فقد فصل بين المضاف (زجّ) والمضاف اليه (أبي مزادة) بالمفعول به (القلوص) وهو ليس ظرفاً.

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٥١ .

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٤١٠

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٤١١ .

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة، البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م، ج ٤/ص ٤١٥، والعينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١ ،٢٠١٠م ج ٣/ ص ٣٦٩، والسيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط٢، ١٩٩١م، ص ٢٢١.

ويذكر أبو عليّ أنَّ هذا البيت وغيره كقراءة ابن عامر؛ لأنَّ الشاعر فصل فيه بين المصدر المضاف والمضاف إليه، كما فصل ابن عامر بين المصدر وما حكمه أنْ يكونَ مضافاً إليه[٥].

وفي رأي لابن خالويه يذكر فيه أنَّ ما حملَ ابن عامر على هذه القراءة أنَّه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتّبع الخطّ [١]، والمقصود بالياء هي التي في (شركايهم).

أرى أنَّ توجيه أبي علي لقراءة الرفع اعتمد على الإسناد أي أنَّ الفعل (زيّن) بفتح الزاي أُسنِدَ إلى (شركاؤهم)، وفي قراءة النصب لابن عامر أُسنِدَ الفعل (زيّن) بضم الزاي إلى (قتل).

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيانَهُ عَلى تَقْوى مِنَ اللّهِ ورِضْوانٍ خَيْرٌ أَم مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلى شَفا جُرُفٍ هَارٍ فانْهَارَ بِهِ فِي نارِ جَهَنَّمَ واللّهُ لا يَهْدي القَوْمَ الظَّالمين}[٢].

قرأ نافع وابن عامر **(أُسِّسَ)** بضمّ الألف و**(بُنْيانُهُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(أَسَّسَ)** بفتح الألف، و**(بُنْيانَهُ)** نصباً[٣].

يرى أبو علي أنَّ حجّة مَنْ قرأ (أَسَّسَ بُنْيانَهُ) أنَّه بنى الفعل للفاعل وتقدير الفاعل(هو) وهو في المعنى (مَنْ)، وأضاف البنيان إليه وهو ضمير الهاء في (بُنْيانَهُ) [٤].

أمّا حجّة مَنْ قرأ (أُسِّسَ بُنْيَانُهُ) فيرى أبو علي أنَّه بنى الفعل على ما لم يُسَمَّ فاعله فرفع (بنيانُه) على أنَّها نائب فاعل[٥]، وممّا يقوّي هذه القراءة أنَّ قبلها (لمسجدٌ أُسِّسَ

---

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٤١٣ .

(١) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ١٥١.

(٢) سورة التوبة ، الآية ١٠٩.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص٢١٨، ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص ٣١٨،والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١١٩ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص٢٢٠.

على التقوى) فأضاف الفعل إلى المسجد وفي الفعل ضمير، والمسجد هو البنيان؛ فلذلك حسن(بنيانُه) [٦].

ويرى الزجاج أنَّ هاتين القراءتين جيدتان، والمعنى فيهما: أنَّ مَنْ أسَّسَ بنيانَه على التقوى خيرٌ مِمَّنْ أسَّسَهُ على الكفر[١].

ممّا سبق فإنَّ مَنْ رفع كلمة (بنيان) بنى الفعل (أسّس) للمجهول، وجعل(بنيان) نائب فاعل له، أمّا مَنْ نصبها فقد بنى الفعل (أسّس) للمعلوم وأضمر الفاعل في الفعل وجعل(بنيان) مفعولاً به.

٥.١ اسم كان وأخواتها:

وتسمّى كان وأخواتها الأفعال الناقصة، وهي (كان، وصار، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وليس، ومازال، ومادام، وما انفك، وما برح، وما فتئ)، وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، والمرفوع يسمّى اسماً، والمنصوب خبراً .

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب اسم كان وأخواتها قوله تعالى : { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُم إِلاَّ أَنْ قَالوا واللّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مُشْرِكين }[٢].

قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم **(فتنتُهم)** رفعاً، وقرأ الباقون نصباً[٣].

---

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص٢٢٢.

(٦) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص٣٢٤، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص ٥٠٧.

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/ ص ٤٧١.

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٣.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٢٨٧، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠١-١٠٢، والرعينيّ، أبو عبدالله محمد بن شريح، الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٠٧.

يرى أبو علي أنَ حجّة الرفع في (فتنتُهم) أنَّها اسم (تكن)، و(أن قالوا) في موضع نصب خبر كان بتقدير: (لم تكن فتنتهم إلا قولَهم) [٤].

وفي الكشف يرى مكي بن أبي طالب أنَ حجّة الرفع في(فتنة) " أنَّها لمّا كانت معرفة، وتقدّمت (القول) جعلها اسماً لكان، و(أن قالوا) الخبر، فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته، من غير تقديم ولا تأخير"[١].

أمّا حجّة النصب فعلى أنَّ (فتنتهم) خبرٌ لـــ(تكن) والمصدر (أن قالوا) اسمها مؤخّر، وذلك لوقوع معرفتين بعد كان، والمصدر أعرف لأنَّه لا يتنكر كما تتنكر (الفتنة)، وتنفصل عمّا أضيفت إليه وحق الأعرف أن يكون اسماً لكان[٢].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ }[٣].

قرأ عاصم في رواية حفص، وحمزة **(البرَّ)** نصباً، وقرأ الباقون **(البرُّ)** رفعاً[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من نصب **(البرَّ)** أنَّه جعل (أنْ) وصلتها اسماً لـــ(ليس)، لشبهها بالمُضْمَر؛ لأنَّها لا توصف كما لا يوصف المُضْمَر، فكأنَّه اجتمع مُضْمَر ومُظْهَر، وإذا اجتمعا فالأولى أن يكون المُضْمَر الاسم، والمُظْهَر الخبر؛ لأنَّه أذهب في الاختصاص من المُظْهَر[٥].

---

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص٢٨٨

(١) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص ٤٢٦

(٢) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص٤٢٧.

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٧٧.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٢٦٩، ابن الجزريّ، النشر في القراءات العش، ج ٢/ ص ٢٢٦، معجم القراءات القرآنيّة، ج ١/ ص ١٣٧ .

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص٢٧١ .

وفي الكشف أنَّ الأولى أنْ يكونَ المصدر (أن تولوا) اسماً لـــ(ليس)؛ لأنَّه لا يتنكر وهو أقوى في التعريف، وكذلك أنَّه قد أضيف إلى مُضْمَر (كم) بتقدير (توليتكم) والمضاف إلى المُضْمَر أعرف ممّا فيه الألف واللام، والأعرف حقّه أن يكون هو الاسم لكان وأخواتها[٦].

أمّا حجّة من رفع (البرّ) فإنَّه قد جعله اسماً لـــ(ليس) ، وجعل المصدر(أن تولّوا) خبراً له، ودليل ذلك أنَّ كان وأخواتها إذا أتى بعدهنّ معرفتان كنت مخيّراً فيهما[١].

ويرى أبو عليّ أنَّ من حجّة الرفع " أنَّ (ليس) تشبه الفعل، وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده"[٢].

وإذن فقراءة الرفع في (البرّ) باعتبارها اسماً لليس وهو معرّف ب(أل)، والمعرفة تكون اسماً لكان وأخواتها، والمصدر (أن تولوا) خبر لها، وجاء ترتيب الجملة على الأصل؛ فالأصل أن يلي كان وأخواتها الاسم ثم الخبر ما لم يوجد سبب لتأخيره بعد الخبر.

أمّا وجه النصب فهو أنَّ (البرّ) خبرٌ مقدمٌ لليس، والمصدر (أن قالوا) في موضع رفع اسمها مؤخر بعد الخبر، وتأويل المصدر هو (توليتكم) وبذلك يصبح معرفة بالإضافة، ويحقّ له أنْ يكونَ اسماً لليس.

٦.١ خبر إنّ وأخواتها:

---

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٢٨٠.

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١/ ص ١٤٦، ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٩٢، القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١/ ص١٥٦ .

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص٢٧٠ .

وتسمّى الحروف المشبهة بالفعل؛ وذلك " لأنَّه أشبه الفعل في لزومه الأسماء، والماضي في بنائه على الفتح، فأُلحِقَ منصوبُه بالمفعول، ومرفوعه بالفاعل"[٣]، وارتفاع الخبر بعدها بالحرف من هذه الأحرف، وهذه الأحرف هي:(إنَّ وأنَّ وليت ولعلَّ ولكنَّ وكأنَّ).

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ص ٢٥٤.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب خبر إنّ وأخواتها قوله تعالى: {فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُم أَنْ لعْنَةُ اللّهِ عَلى الظَّالمين} في سورة الأعراف[1]، **وقوله تعالى: {والخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كانَ مِنَ الكَاذِبينَ}، و{ والخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْها إِنْ كانَ مِنَ الصَّادِقين}** في سورة النور[2].

في قوله تعالى: **{فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُم أَنْ لعْنَةُ اللّهِ عَلى الظَّالمين}**، قرأ ابن كثير في رواية قنبل ونافع وأبو عمرو وعاصم **(أنْ لعنةُ)** خفيفة النون ساكنة، و**(لعنةُ)** رفعاً، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيّ **(أنّ لعنةَ)** مشدّدة النون، و**(لعنةَ)** نصباً، أمّا في الآيتين في سورة النور فكلّهم قرأ بتشديد النون في**(أنّ)** ونصب **(لَعْنَةَ وغَضَبَ)** إلَّا نافعاً فقد قرأ بتخفيف النون و**(لعنةُ)** رفعاً و **(غَضِبَ)** بصيغة الفعل[3].

يرى أبو عليّ أنَّ (أذّن مؤذنٌ) بمنزلة (أعلم)، و(أن) التي تقع بعد العلم هي المشدّدة أو المخفّفة عنها، فتخفيف (أنّ) ورفع (لعنة) في سورة الأعراف على إرادة إضمار القصة أو الحديث والتقدير: أنَّه لعنةُ الله، ولا تخفّف (أنَّ) إلا وإضمار القصة يراد معها، و على ذلك قراءة نافع (أنْ لعنةُ) في سورة النور[4].

ووجهٌ آخر في الرفع وهو أنَّ (لعنة) مبتدأ بإهمال (أنَّ) بعد تخفيفها[5]، وأجاز ابن خالويه اعتبار (أن) حرف تفسير بمعنى (أي)[1].

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ٤٤.

(٢) سورة النور ، الآيتان ٧ و٩ .

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة،ج٤/ ص٢١-٢٢، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١١٠ و١٦١ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/٢٣ .

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص٤٦٣، والأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج٤/ ص ٣٠٣.

أمّا تخفيف (أن) في قراءة نافع في (أنْ غَضِبَ) فيرى أبو علي أنَّ (أنَّ) خفّفت لدخول معنى الدعاء في الفعل وهذا جائز، ونظيره قوله تعالى: **{فَلَمَّا جَاءها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ومَنْ حَوْلَها}**[٢]، وإنَّما استُجيزَ الدعاء لأنَّه لا يلزمه دخول فاصل أمامه كالنفي وحرفي التسويف فلا يلزمه العوض[٣].

أمّا حجّة النصب في (لعنة) في سورتي الأعراف والنور و(غضب) في النور، فيقول أبو علي:" ومن ثقّل نصب بأنَّ ما بعدها، كما ينصب بالمشددة المكسورة"[٤].

---

(١) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢م، ج١/ ص ١٨٣.

(٢) سورة النمل، الآية ٨.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ٢٤ .

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ٢٣ .

الفصل الثاني

ويتضمّن هذا الفصل مبحثين، هما: الأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة

١.٢ الأسماء المنصوبة

١.١.٢ المفعول به:

وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل كقولك: ضربَ زيدٌ عمراً، وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي[١]، "

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المفعول به قوله تعالى :

{ والقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتَّى عادَ كَالعُرْجُونِ القَديم }[٢] .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو **(والقمرُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(والقمرَ)** نصباً[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (والقمر) أنَّها بتقدير (وآية لهم القمر قدرناه منازل) مثل قوله تعالى: **{وآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ}**[٤]، وكأنَّ التقدير: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وآية لهم القمر قدرناه منازل، و(آية) هنا مبتدأ و(لهم) صفة، والخبر مُضْمَر تقديره : وآية لهم في المشاهد أو في الوجود[٥].

---

(١) الزمخشريّ، جار الله محمود بن عمر، المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، ط١، ٢٠٠٤م، ص٦٠.

(٢) سورة يس ، الآية ٣٩.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٣٩ ، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٨٤.

(٤) سورة يس ، الآية ٣٧.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٠.

ووجه آخر في الرفع في (والقمر) أنَّه مقطوع عمّا قبله وهو مبتدأ و(قدّرناه) الخبر[1].

أمّا حجّة النصب عند أبي عليّ فهي حَمْلُه على ما قبله ممّا عمل فيه الفعل، وهو(نسلخ منه النهار)، وبذلك عُطِفَ على ما عمل فيه الفعل، فأضمر فعلاً يعمل في القمر من أجل عطف الفعل على ما عمل فيه الفعل[2].

ووجهٌ آخر في النصب يراه ابن خالويه وهو ما يسمّى بالاشتغال، ويلزم ذلك إضمار فعل يقدّره السياق فأضمر فعلاً تقديره (وقدرنا القمر قدرناه) [3].

أرى أنَّ توجيه أبي عليّ لقراءتي الرفع والنصب اعتمد على تأويل المعنى، ففي الرفع أوّل محذوفاً قبل كلمة (والقمر) تقديره (وآية لهم)، وفي النصب أَوّلَ فعلاً مضمراً ليتمّ العطف من باب عطف الجمل، أمّا عند غيره من علماء التوجيه فكان الأمر أيسر من ذلك؛ ففي قراءة الرفع جعلوا (القمر) مبتدأ وخبره (قدرناه)، وفي النصب جعلوه منصوباً على الاشتغال بفعل مُضْمَر تقديره: وقدرنا القمر قدرناه .

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَب }[4].

قرأ عاصم **(حمَّالةَ)** نصباً، وقرأ الباقون**(حمَّالةُ)** رفعاً[5].

---

(١) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٣٩٤، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج٢/ ص٢٣٢، العكبري، التبيان ، ج٢ / ص ٤٦٧، القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٥١، الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط ، ج ٧/ ص٣٢٢.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٠.

(٣) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج٢/ ص٢٣٢.

(٤) سورة المسد ، الآية ٤

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٥١ ، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ٢٢٥.

حجّة النصب في (حمالة) أنَّها جاءت على الذمّ لها، وكأنَّها اشتهرت بذلك، والتقدير: أذمُّ حمالةَ الحطب[١]، وفي ذلك يقول سيبويه: "وكأنَّه قال: أذكر حمالةَ الحطب شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"[٢]،

ويرى الفرّاء أنَّ العرب تنصبُ على الذمّ كما تنصب على المدح، فالمدح قولهم : اللهم صلِّ على محمد أبا القاسم، تعني أمدح أبا القاسم[٣].

ويرى العكبريّ أنَّه " يجوز أنْ تكونَ منصوبة على الحال؛أي تصلى النار مقولاً لها ذلك والجيّد أن ينتصب على الذمّ"[٤].

أمّا حجّة الرفع فمن وجوه عديدة، وهي: أن تجعل (حمالة) نعتاً لامرأته والخبر (في جيدها حبل من مسد)، أو أن تجعلها خبراً لامرأته[٥]، أو أن تجعلها خبراً لمبتدأ مُضْمَر تقديره: هي حمالة، أو على البدل من امرأته[٦].

ويرى أبو عليّ أنَّ ممّا يقوّي قراءة الرفع أنّهم زعموا أنَّ في حرف ابن مسعود(وامرأته حمالةٌ للحطب) بتنوين (حمالة) رفعاً، وفي حرف أُبَيّ (ومريئته حمالةٌ للحطب)، فالحرفان يدلّان على الرفع[٧].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٥١، والأنباريّ ،أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله، البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج٢/ ٥٤٤، وابن خالويه، أبو عبد الله أحمد بن الحسين، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢٢٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، ج ٢/ ص ٧٠.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٣/ ص ٢٩٨.

(٤) العكبريّ، التبيان، ج ٢/ ص ٦٩٦.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٥١، والفرّاء، معاني القرآن، ج ٣/ ص ٢٩٨

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٣٩٠.

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٥١-٤٥٢.

٢.١.٢ المفعول المطلق

وهو "المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو لعدده"[١].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المفعول المطلق قوله تعالى: { والَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم }[٢].

قرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم **(وصيَّةً)** نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم **(وصيَّةٌ)** رفعاً[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة النصب هو الحمل على الفعل: ليوصوا وصيةً، فقد حمل على معنى الأمر بالإيصاء، والأمر يحتاج إلى فعل فأضمر الفعل فنصب (وصيةً) ويكون(لأزواجهم) وصفاً[٤]. وتبعه مكي بن أبي طالب في هذا التوجيه[٥].

أمّا حجّة الرفع فيرى أبو عليّ أنَّها على وجهين: أحدهما أن تجعل (وصية) مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنَّه موضع تحضيض كما حسُن (سلامٌ عليك)، والثاني: أن تضمر خبراً فيكون (لأزواجهم) صفة وتقدير الخبر المُضْمَر: فعليهم وصية

---

(١) ابن هشام، جمال الدين الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٢١.

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٠.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص٤٥١، والداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص٤٢٣، وابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣ه، ج٢ / ص ١٤.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٣٤٣

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٢٩٩.

لأزواجهم[١]. ويجوز أنْ تكونَ (وصية) مرفوعة بفعل محذوف تقديره : كُتِبَ عليهم وصية على أنَّها نائب فاعل[٢].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ تَنزِيلَ العَزِيزِ الرَّحيم }[٣].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر **(تنزيلُ)** رفعاً، وقرأ حمزة وابن عامر والكسائيّ وعاصم في رواية حفص **(تنزيلَ)** نصباً[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة مَنْ رفع (تنزيل) أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو تنزيل العزيز الرحيم[٥]. وقد قدّره الفرّاء: ذلك تنزيل العزيز الرحيم أو جعلها خبراً ثالثاً تقديره: إنَّك لتنزيلُ العزيز الرحيم[٦]، والخبر الأول لـــ(إنَّك) هو (لمن المرسلين)، والثاني (على صراط مستقيم) في الآيتين الثانية والثالثة.

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّها نُصِبَتْ على تقدير: نزّل تنزيل العزيز الرحيم[٧]. فكلمة(تنزيل) مفعول مطلق أضمر فعله وتقديره: نزّل، وجاء مؤكداً لفعله.

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٣٤٢

(٢) الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٢/ ص ٢٥٤.

(٣) سورة يس ، الآية ٥.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٦، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٨٣، والرعينيّ، أبو عبدالله، الكافي في القراءات السبع، ص ١٨٨.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٦

(٦) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٣٧٢.

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٦.

٣.١.٢ المفعول لأجله

وهو " المصدر المذكور علّة لحدث شاركه في الزمان والفاعل نحو: جئتُ رغبةً فيك"[١]، أو هو" مصدرٌ من غير لفظ الفعل العامل فيه يكون علّة له وسبباً لحدوثه"[٢]، ولا يكون إلا مصدراً، وإنَّما يذكر لبيان سبب وقوع الفعل قبله ولذلك سمّي المفعول له.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المفعول لأجله قوله تعالى: {وإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُم لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُم أَوْ مُعَذِّبُهُم عَذابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلى رَبِّكُم ولَعَلَّهُمْ يَتَّقُون}[٣].

قرأ عاصم في رواية حفص **(معذرةً)** نصباً، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر **(معذرةٌ)** رفعاً[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة مَنْ رفع (معذرة) أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم[٥] أو بتقدير: موعظتنا إيّاهم معذرةٌ[٦]، أو بتقدير: هي معذرةٌ[٧].

---

(١) ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٩٨.

(٢) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان–الأردن، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٧٧.

(٣) سورة الأعراف ، الآية ١٦٤.

(٤) الفارسي، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٩٧، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص١١٤، والرعينيّ، أبو عبدالله، الكافي في القراءات السبع، ص ١١٨.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٩٧

(٦) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص١٦٦، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٤٨١.

(٧) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٣٧٢.

أمّا حجّة من نصب فمن جهتين: الأولى، أنَّها مفعولٌ له بتقدير: فعلنا ذلك معذرةً[١]، أو بتقدير: نعظهم اعتذاراً ومعذرةً[٢]، والثانية، أنَّها مفعولٌ مطلق بتقدير: نعتذر من فعلهم معذرة أو نعتذر معذرة[٣].

أمّا أبو عليّ فيرى أنَّ "حجّة من نصب (معذرةً) أنَّ سيبويه قال: لو قال رجلٌ لرجل معذرةً إلى الله، واليك من كذا وكذا لنصب"[٤].

ويرى سيبويه " أنَّهم لم يريدوا أنْ يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر لِيمُوا عليه، ولكنّهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم[٥]، وقد نقل أبو عليّ قول سيبويه في بيان حجته في قراءة الرفع كما هي، ورأى فيه الحجّة في رفع (معذرة) [٦].

وأرى أنَّ أبا عليّ في توجيه قراءتي الرفع والنصب اعتمد كلياً على رأي سيبويه في ذلك، من خلال إيراده قول سيبويه بنصّه.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ يأَيُّها النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُم عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَينا مَرْجِعُكُم فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُون }[٧].

---

(١) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٥٨.

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع ، ص ١٦٦.

(٣) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج / ص

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص٩٨

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١/ ص ٣٢٠.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص٩٨

(٧) سورة يونس ، الآية ٢٣.

قرأ عاصم في رواية حفص **(متاعَ)** نصباً، وقرأ الباقون**(متاعُ)** رفعاً[١]. وفي رواية نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن ابن كثير**(متاعَ)** نصباً[٢]، وفي رواية ابن جبير عن الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصم **(متاعَ)** نصباً[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة مَنْ رفع (متاع) أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا شرط اعتبار(على أنفسكم) خبراً لبغيكم، أو على أنّها خبرٌ لبغيكم باعتبار أنّ (على أنفسكم) متعلّقة بالمصدر (بغيكم) وليست خبراً له[٤]، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه في توجيه هذه القراءة[٥].

أمّا حجّة النصب فهي أنّ (متاعَ) مفعولٌ له بإضمار الفعل (تبغون)، والتقدير: تبغون متاعَ الحياة الدنيا، و(على أنفسكم) خبر المبتدأ(بغيكم)[٦]، أو بتقدير: " يبغي بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا"[٧]. ووجهٌ آخر في النصب وهو أنْ تكونَ (متاع) مفعولاً مطلقاً، بتقدير: تمتعون متاعَ الحياة الدنيا، باعتبار(على أنفسكم) أيضاً خبر المبتدأ (بغيكم) [٨].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٦٦، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٢١، وابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر، ج ٢/ ص ٢٨٣.

(٢) ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص ٣٢٥، والفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٦٦،

(٣) الداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص ٥٤٥.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٦٧.

(٥) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السبع، ص١٨١، وإعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ٢٦٦.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٦٨.

(٧) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١ / ص ٥١٦.

(٨) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٦٨، النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ١٤.

ويجوز أنْ تكونَ (متاع) منصوبة على الحال ونوى بالإضافة الانفصال أو القطع من تمام الكلام[١]، ويجوز أنْ تكونَ منصوبة باعتبارها مفعولاً به للمصدر (بغيكم)، بتقدير: يطلبون متاعَ الحياة الدنيا، و(على أنفسكم) متعلّقة بالمصدر(بغيكم) [٢].

أرى أنَّ توجيه قراءة الرفع في (متاع) يعتمد على الموقع الإعرابيّ لـــ(على أنفسكم)، فإذا عُدّت خبراً لـــ(بغيكم) كانت (متاع) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك أو هو، أمّا إذا عدّت متعلّقة بالمصدر كانت (متاع) خبرأ لـــ (بغيكم)،أمّا توجيه قراءة النصب فله وجوهٌ كثيرة : أنَّها مفعول لأجله أو مفعول مطلق باعتبار(على أنفسكم) خبر المبتدأ (بغيكم)، أو أنَّها مفعول به للمصدر (بغيكم) باعتبار(على أنفسكم) متعلقة بالمصدر(بغيكم)، أو أنَّها حال .

٤.١.٢ المفعول فيه

وهو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان، وشرط نصبه تقدير(في)، وظروف الزمان كلّها تقبل ذلك، وظرف المكان إنْ كان مبهماً قبل ذلك وإلّا فلا[٣].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المفعول فيه قوله تعالى:

{ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لنَفْسٍ شَيْئًا والأَمْرُ يَوْمَئِذٍ للَّه }[٤]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو **(يومُ)** رفعاً، وقرأ الباقون**(يومَ)** نصباً[٥].

---

(١) ابن خالويه: الحجّة في القراءات السبع، ص١٨١، وإعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ٢٦٦.

(٢) الشيرازيّ، ابن أبي مريم، الموضح، ص ٣٨٧.

(٣) انظر: ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د (ط. ت)، ص ٢٣.

(٤) سورة الانفطار ، الآية ١٩

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٨٣، الداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص٧٧٣، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج٢ / ص ٢١١.

يرى ابو عليّ أنَّ مَنْ رفع (يوم) جعله خبرَ مبتدأ محذوف، كأنَّه لمّا قال: **{وَما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّين}**[1]. قيل: ما يوم الدين يا رب؟ قال:(هو يومُ لا تملك نفسٌ لنفس شيئاً)[2].

وقد لجأ أبو علي هنا إلى الإضمار؛ أي إضمار مبتدأ قدره بـــ(هو)، لأنَّه يأتي جواباً عن السؤال الذي قدره بـــ(ما يوم الدين يا رب؟).

ويرى النحاس أنَّه يجوز رفعه على البدل من (يوم الدين) قبله أي: يومُ الدين يومُ لا تملك[3].

فيما يرى الزجّاج أنَّه يجوز أنْ تكونَ (يوم) صفة لقوله (يوم الدين)[4].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّ مَنْ نصب (يوم) أنَّه " لمّا قال: (وما أدراك ما يوم الدين) جرى ذكر الدين وهو الجزاء، قال: (يوم لا تملك) أي الجزاء يوم لا تملك فصارت

خبر الجزاء المُضْمَر؛ لأنَّه حدث فتكون أسماء الزمان خبراً عنه[5].

والنصب على الظرفيّة حركة إعراب عند البصريّين، ويجوز عند الكوفيّين أنْ تكونَ حركة بناء؛ أي أنّه مبنيّ على الفتح وحقّه الرفع[6].

ويرى أبو علي أمراً آخر في النصب وهو أنَّ (اليوم) لمّا جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على ما كان عليه في أكثر أمره، والدليل اجتماع القرّاء والعرب على نصب(دونَ)

---

(١) سورة الانفطار ، الآية ١٧

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٨٣ .

(٣) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٥/ ص١٧٠.

(٤) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٥/ ص ٢٩٦.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٨٣ .

(٦) قمحاوي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، دار العقيدة، القـــاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٢١٢.

في قوله تعالى: **{وَقَطَّعْنَاهُم في الأَرْضِ أُمَمًا منْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُم دُونَ ذَلِكَ}**[٧]، وأيضاً في قوله تعالى: **{وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا}**[١]، فلا يرفعُ (دونَ) أحدٌ من العرب ولا من القرّاء[٢].

ويرجّح أبو علي قراءة النصب بقوله[٣]: وممّا يقوي النصب في ذلك قوله تعالى:**{وَما أَدْرَاكَ ما القَارِعَةُ ، يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالفَراشِ المَبْثُوث}**[٤]، وقوله تعالى: **{يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ، يَوْمَ هُمْ عَلى النَّارِ يُفْتَنُون}**[٥].

ومن هذه القراءات أيضاً:

اختلف القرّاء في فتح الميم وكسرها في **(يومئذ)**، في ثلاثة مواضع:

الأول: قوله تعالى: **{ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ }**[٦]، والثاني: قوله تعالى: **{ وَهُم مِــنْ فَــزَعٍ يَوْمَئِذٍ}**[٧]، **والثالث:** قوله تعالى **{ مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ }**[٨].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو في الآيات الثلاث **(يومِ)** بكسر الميم مضافة، وقرأ عاصم وحمزة مثلما قرأوا، ولكنّهما خالفا في قوله: **(من فَزَعٍ يومئذ)** بتنوين **(فَزع)** وفتح الميم في **(يوم)**، وقرأ الكسائيّ في الآيات الثلاث (يومَ) بفتح الميم في **(ومن خزي يومئذ)** و**(من عذاب يومئذ)**، وبتنوين **(فَزع)** وفتح الميم في **(يوم)** في قوله: **(من فَزع يومئذ)**،

---

(٧) سورة الأعراف ، الآية ١٦٨.

(١) سورة الجن ، الآية ١١.

(٢) الفارسيّ ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٨٣ .

(٣) الفارسيّ ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٣٨٣ .

(٤) سورة القارعة، الآيتان ٣ و٤ .

(٥) سورة الذاريات، الآيتان ١٢ و١٣.

(٦) سورة هود ، الآية ٦٦.

(٧) سورة النمل ، الآية ٨٩.

(٨) سورة المعارج ، الآية ١١.

أمّا نافع فقد اختلف عنه في الرواية فقد روى ابن جمّاز وأبو بكر بن أبي أوس وقالون وورش بالإضافة وفتح الميم، وروى إسماعيل بن جعفر عنه بالإضافة في الآيات الثلاث وكسر الميم[١].

يرى أبو علي أنَّ حجّة مَنْ كسر الميم في (يوم) أنَّه أجراه مجرى سائر الأسماء، فخفضه لإضافة (الخزي والفزع والعذاب) إليه، ولم يبنوا لإضافته إلى (إذ)؛ لأنّه لا يجوز أن ينفصل من (إذ)، و(يوم) اسم مُعْرَب يُكْسَر فيه الميم[٢]

أمّا القراءة بالإضافة وفتح الميم في (يوم) مع أنّه في موضع جرّ فيرى أبو عليّ أنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير؛ ولذلك اكتسى منه الإعراب والبناء أيضاً إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم وحين، ولو كان المضاف مخصوصاً نحو: رجل وغلام لم يكتسِ منه البناء[٣] .

و(يوم) هنا مضافٌ إلى مبنيّ وهو (إذ)، فلمّا أضيف إلى المبنيّ بُنيَ واختير له الفتح لخفته[٤].

أمّا قراءة النصب في (يوم) في **(من فَزع يومئذ)** فوجهُها أنَّ (يوم) منصوبٌ بالظرفية، ومَنْ نوّن لم يجز في الميم إلا النصب، فبالتنوين قد فصل ولم يضف [٥].

وأجاز أبو عليّ لِمَنْ نوّن في (خزي وفزع وعذاب) أنْ تكونَ (يوم) معمول المصدر[٦].

---

(١) ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص ٣٣٦، والفارسيّ،أبوعليّ، الحجّة،ج٤/ص ٣٤٦-٣٤٧،

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٤٨.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٤٩.

(٤) الشيرازيّ، ابن أبي مريم، الموضح، ص ٤٠٥.

(٥) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ٢/ ص ١٦٦.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٥٣.

وإذن فإنَّ كسر الميم في (يوم) جاء على أنَّه مضاف إليه في حال عدم تنوين ما سبقه من الأسماء، وأمّا فتح الميم مع عدم التنوين فلأنّ المضاف (يوم) اكتسب من المضاف إليه البناء؛ لأنّه من الأسماء الشائعة، أمّا قراءة النصب في (يوم) في **(من فَزع يومئذ)**، فلأنّ (فزع) نوّنت وانقطعت عن الإضافة؛ لذلك انتصب على الظرفية.

٥.١.٢ المفعول معه

وهو "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنَّما ينتصب إذا تضمّن الكلام فعلاً"[١]، أو هو "الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه"[٢].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المفعول معه قوله تعالى:
{ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وَشُرَكاءَكُمْ }[٣].

كلّهم قرأ **(أجمعوا)** بالهمز وكسر الميم، إلا في رواية الأصمعيّ عن نافع **(فاجمَعوا)** بغير همز مفتوحة الميم، وكلّهم نصب **(شركاءكم)**[٤]، وروى ابن جني قراءة الرفع **(شركاؤكم)** لأبي عمرو[٥]، ونسبها أبو عليّ للحسن ولم يذكر أبا عمرو[٦].

يرى أبو علي أنَّ وجه نصب (شركاءكم) يحتمل وجهين[٧]:

---

(١) الزمخشريّ، المفصّل في علم العربية، ص ٦٧.

(٢) الفضيلي، عبد الهادي، مختصر النحو، دار الشروق، جدة، ط٧ ،١٩٨٠م، ص١٣٦.

(٣) سورة يونس ن الآية ٧١.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٨٧.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شبلي، وزارة الأوقاف المصرية د(ط)، ١٩٩٤م، ج١/ ص٣١٤

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٨٨-٢٨٩

الأول: أنّه أضمر للشركاء فعلاً آخر تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، فدلّ الناصب على المنصوب.

والثاني: أنّ (شركاءكم) منصوب لأنّه مفعول معه أي: أجمعوا أمركم مع شركائكم، كقولهم: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة.

وجوّز النحاس العطف على (أمركم) [١].

أمّا حجّة الرفع في (شركائكم)، فيرى ابن جني أنَّها على نيّة العطف على الضمير في (أجمعوا)، وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (أجمعوا) لطول الكلام بقوله(أمركم)[٢]، ويحتمل أنْ يكونَ مبتدأ محذوف الخبر للدلالة عليه، تقديره: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم[٣].

٦.١.٢ المنادى

النداء هو " توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء وسماع ما يريده المتكلّم"[٤]، أو هو "الدعاء بـــ(يا) أو إحدى أخواتها أو جلب الإقبال بإحدى أدوات النداء"[٥]، أمّا الاسم المنادى فهو "المطلوب إقباله بحرف نداء نائب مناب الفعل (أدعو) لفظاً أو تقديراً،

---

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٥٣، والفارسيّ، أبوعليّ، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحـــر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٦٩.

(١) النحّاس، إعراب القرآن، ج٢ / ص ٢٦٣.

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج١/ ص٣١٤.

(٣) ابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر، ج٢ / ص ٢٨٦.

(٤) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ج ٤/ ص ١.

(٥) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، ص ٢١٩.

بحرف نداء ظاهر أو مقدّر"[٦]. وأحرف النداء هي (يا، والهمزة، وأي، وأيا، وهيا) و(وا) في الندبة.

(٦) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص ١٩.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب المنادى قوله تعالى:
{وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم **(يرحمنا)** و**(يغفر لنا)** بالياء و**(ربُّنا)** رفعاً، وقرأ حمزة والكسائيّ **(ترحمنا)** و**(تغفر لنا)** بالتاء، و**(ربَّنا)** نصباً[2].

يرى أبو عليّ أن حجّة النصب هي جَعْلُ الفعلين (ترحمنا) و(تغفر) للخطاب و(ربّنا) نداء، والتقدير: يا ربّنا[3]، وهذا ما ذهب إليه النحّاس[4] وابن خالويه[5].

وفي الكشف أنّ قراءة (ترحمنا) و(تغفر) بالتاء فيه معنى التضرّع والابتهال في السؤال، ونصب(ربّنا) على النداء يكون أبلغ في الدعاء والخضوع [6].

ويرى أبو حيان أنَّ حجّة من قرأ بهذه القراءة أنَّ في حرف أُبَيّ (قالوا ربنا لئن لم ترحمنا وتغفر لنا)[7].

أمّا حجّة الرفع في (ربّنا) فيرى أبو عليّ أنَّه جعل الفعل (يرحمنا) للغيبة وارتفع (ربّنا) به على أنّه فاعلٌ [8].

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ١٤٩.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ص ٨٨، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١١٣.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٨٩

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٥١.

(٥) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ١٦٤.

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٤٧٧.

(٧) الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٤/ ص ٣٩٢.

(٨) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ص ٨٨.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُم إِلاَّ أَنْ قَالُوا وَاللّهِ رَبِّنَا ما كُنَّا مُشْرِكين }[١].

قرأ حمزة والكسائيّ **(ربَّنا)** نصباً، وقرأ الباقون **(ربِّنا)** خفضاً [٢].

يرى أبو عليّ أنّ من نصب (ربّنا) أنّه فصل بين القسم (والله) والمقسم عليه (ما كنّا مشركين) بالاسم المنادى (ربّنا)، والفصل به لا يمتنع[٣].

ويجوز أنْ يكونَ قد نصبه على المدح، كأنّه قال: والله أعني أو أذكر ربَّنا[٤].

أمّا حجة الجرّ فيرى أبو عليّ أنّ (ربّنا) نعت للفظ الجلالة (الله) [٥].

ويرى مكي بن أبي طالب أنّه يجوز أنْ تكونَ على البدل من لفظ الجلالة (الله) [٦].

وإذن وجه النصب في (ربّنا) أنَّه منادى مضاف منصوب، وحرف النداء محذوف والتقدير: والله يا ربّنا، وأمّا وجه الجرّ فعلى أنَّه نعتٌ للفظ الجلالة المجرور بحرف القسم أو بدلٌ منه، و(النعت والبدل) من التوابع ولذلك جرّت بالكسرة إتباعاً للفظ الجلالة (الله).

٧.١.٢ الحال

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٢٣.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٢٩١، والعلمي، خالد بن محمد، المنح الإلهية في جمع القراءات السبع، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٠م، ج٢/ ص٢٥٧، ومعجم القراءات القرآنيّة، ج ٢/ ص ٢٦١.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٢٩١

(٤) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/ ص ٢٣٦.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٢٩١.

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٤٢٧.

وهي ما " يُذكر للبيان عن هيئة الفاعل أو المفعول، منتقلاً، أو مقدّراً، أو مؤطئاً، أو مؤكّداً، مثل: جاء زيدٌ ضاحكاً، وهذا زيدٌ صائداً غداً"(١).

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الحال قوله تعالى:

{ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتي أَخْرَجَ لِعِبادِهِ والطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزْق قُلْ هِيَ لِلَّذينَ آمَنُوا فِي الحَياةِ الدُّنْيا خَالِصَةً يَوْمَ القِيامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُون }(٢).

قرأ نافع وحده **(خالصةٌ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(خالصةً)** نصباً(٣).

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة مَنْ رفع أنَّه جعل (خالصة) خبراً للمبتدأ (هي) في (هي للذين)، وتكون (للذين آمنوا) تبييناً للخلوص، ويجوز أنْ تكونَ خبراً ثانياً لـــ(هي)(٤).

وعلى هذين التوجيهين تكون (خالصةٌ) خبراً؛ إمّا خبراً واحداً للمبتدأ (هي) وإمّا خبراً ثانياً لـــ(هي) و(للذين) الخبر الأول.

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّها منصوبة على الحال من المُضْمَر في (للذين آمنوا) وتقدير المعنى: هي ثابتةٌ في حال خلوصها يوم القيامة لهم(٥).

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلى العَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ تَبارَكَ اللّهُ رَبُّ العَالَمِين }(٦).

---

(١) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المُحْسِبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م، ج١/ ص٣١٠.

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٣٢.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ١٣، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٩، وابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر، ج٢ / ص ٢٦٩.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ١٥.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ١٧.

قرأ ابن عامر وحده **(والشمسُ والقمرُ والنجومُ مُسخّراتٌ بأمره)** رفعاً، وقرأ الباقون **(والشمسَ والقمرَ والنجومَ مُسخّراتٍ بأمره)** نصباً[١].

يرى أبو عليّ أنّ حجّة ابن عامر في الرفع هو قوله تعالى: **{وسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّماواتِ وَما في الأَرْضِ جَميعًا مِّنْهُ}**[٢]، وممّا في السماء الشمس والقمر فإذا أخبر بتسخيرها حَسُن الإخبار عنها به[٣].

وجه الرفع في الأسماء (والشمسُ والقمرُ والنجومُ) أنَّ ابن عامر استأنف الكلام وقطعه عمّا قبله، فرفع (الشمس) بالابتداء وعطف عليه (القمر والنجوم)، وجعل (مسخرات) خبراً للمبتدأ (الشمس) [٤].

وقد جعل الواو في (والشمس) واو الحال، كقولك: لقيتُ زيداً ويده على رأسه، أَيْ رأيته في هذه الحال، فقوله تعالى: (يُغشي الليل النَّهار يطلبهُ حثيثًا والشّمس والقمر والنُّجوم) حالها التسخير[٥].

أمّا حجّة النصب في (والشمس والقمر والنجوم) فعلى العطف على (السمواتِ) [٦]، أو بإضمار فعل تقديره (خلق)، والمعنى: خلق الشمس والقمر والنجوم كما خلق السموات، و(مسخرات) على أنَّها حال[١].

---

(٦) سورة الأعراف ، الآية ٥٤.

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٨، والداني، أبو عمرو، جامع البيان ، ص ٥١٤، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج٢/ ص٥٣.

(٢) سورة الجاثية ، الآية ١٣.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٢٩.

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٣٢، والقيسي ، مكيّ بن أبـــي طالـــب، الكشـــف، ج ١/ ص٤٦٥، والأزهريّ، أبو منصور، معاني القراءات، ج ١/ ص ٤٠٨.

(٥) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ٢٨٤، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج١/ ص١٨٦.

٨.١.٢ الاستثناء

وهو " إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك، وهي: إلّا وغير وسوى وحاشى وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون"[٢].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الاستثناء قوله تعالى:

{وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِم أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُم أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُم}[٣].

كلّهم قرأ **(قليلٌ)** رفعاً إلّا ابن عامر فقد قرأ **(قليلاً)** نصباً [٤]، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام[٥].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع هي " قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، والوجه فيه الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال والأقيس، فقوّته من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما أتاني إلّا زيدٌ واحدٌ، فكما اتفقوا على: ما أتاني إلّا زيد على الرفع، وكان ما أتاني أحدٌ إلّا زيد بمنزلته ومعناه اختاروا الرفع مع أحد"[٦].

ونوع الاستثناء هنا هو التامّ المنفيّ والاسم بعد (إلّا) هنا يجوز فيه النصب على الاستثناء، ويجوز الرفع على البدل، والرفع أقوى، يقول سيبويه: " ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ،

---

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ص٤٦٥، والأنباريّ، أبو البركات، البيـــان، ج١/ ص٣٦٥.

(١) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ٢٨٤، والعكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج ١/ ص٢٧٦.

(٢) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ج ٢/ ص ٣٨٠.

(٣) سورة النساء ، الآية ٦٦.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٦٨، والقاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة، ص٨١.

(٥) المهدويّ، أبو العباس، هجاء مصاحف الأمصار، ص ٩٨.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٦٨

وما مررتُ بأحد إلّا زيدٍ وما رأيت أحداً إلّا زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلّا بزيدٍ، وما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيداً، فهذا وجه الكلام أنْ تجعلَ المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنّك تدخله فيما أخرجت من الأول"[١].

ويرى المبرّد أنَّ الرفع في مثل: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ هو الوجه، ولو قدّر قوله تعالى: **(ما فعلوهُ إلاّ قليلٌ)** على حذف الضمير وهو الواو في (فعلوه) لكان **(ما فعلَهُ إلّا قليل)** منهم، ولصحّ البدل في **(ما فعلوهُ إلاّ قليلٌ)** [٢].

وهذا ما ذهب إليه النحّاس فيرى أنَّ " الرفع أجود عند جميع النحويّين، وإنَّما صار الرفع أجود لأنَّ اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى"[٣].

وكذلك أبو حيّان بقوله:" ارتفع (قليلٌ) على البدل من (الواو) في (فعلوه) على مذهب البصريّين، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيّين، وبالرفع قرأ الجمهور"[٤].

أمّا حجّة النصب في قراءة ابن عامر فيرى أبو عليّ أنَّ " من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً، فإنّه جعل النفي بمنزلة الإيجاب؛ وذلك أنّ قوله: ما جاءني أحدٌ، كلامٌ تامّ، كما أنّ(جاءني القوم) كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيثُ اجتمعا في أنّ كلّ واحد منهما كلامٌ تامّ"[٥]، والنصب هنا على أنّه مستثنى.

---

(١) سيبويه، الكتاب، باب ما يكون في المستثنى فيه بدلا نُفِيَ عنه ما أُدْخِلَ فيه، ج ٢/ ص٣١١.

(٢) انظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م، ج ٤/ ص ٣٩٥.

(٣) النحّاس، إعراب القرآن، ج ١/ ص ٤٦٨.

(٤) الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣/ ص ٢٩٧.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٧٠.

ويرى الزمخشريّ أنّه يجوز أنْ يكونَ النصب على تقدير: إلّا فعلاً قليلاً[٦]، أي حذف المفعول المطلق (فعلاً)؛ لأنّ تقدير الكلام: ما فعلوه إلا فعلاً قليلاً، وأناب الصفة (قليلاً) مكانه.

ويرى ابن خالويه أنّ للنصب عند ابن عامر حجّتين: " أولاهما: ما ذكره الفرّاء أنّ (قليلاً) ينصب بـــ(أن) ولا يسدّ مسدّ الخبر، والتقدير: ما فعلوه أنَّ قليلاً، والثانية: أنَّ العربَ تنصب في النفي والإيجاب بضمير فعل نابت عنه (إلّا) والتقدير: ما فعلوه أستثني قليلاً"[١].

وإذن من رفع (قليل) فوجه الرفع فيه أنَّه جعله بدلاً من الضمير (الواو) في (فعلوه)؛ لأنَّ نوع الاستثناء هنا هو التامّ المنفيّ، أمّا مَنْ نصب (قليلاً) فوجه النصب أنَّه مستثنى؛ لأنَّ الاستثناء إذا كان تامّاً منفياً جاز فيه البدل من المستثنى منه، أو النصب على أنّه مستثنى.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{قَالُوا يا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ منَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُها ما أَصَابَهُم إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيب}[٢].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو **(امرأتُك)** رفعاً، وقرأ الباقون **(امرأتَك)** نصباً[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (امرأتك) أنَّه إذا كانت (إلّا امرأتك) مستثنى مِنْ (ولا يلتفت) جاز فيه الوجهان: النصب والرفع والوجه الرفع[٤]، فالاستثناء هنا هو التامّ المنفيّ والرفع فيه على البدل .

---

(٦) الزمخشريّ، جار الله محمود، الكشاف، ص ٢٤٥.

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ١٣٥.

(٢) سورة هود ، الآية ٨١.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٦٩، وابن الجزريّ، النشر في القراءات العشـــر، ج ٢/ ص٢٩٠، ومعجم القراءات القرآنيّة، ج ٣/ ص ١٢٨.

ويرى مكي بن أبي طالب أنَّ" الرفع على البدل من "أحد" لأنَّه نهي، والنهي نفيٌ، والبدل في النفي وجه الكلام، لأنّه بمعنى: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك"[٥].

ويقدّر ابن خالويه المعنى في هذه القراءة: "ولا يلتفت منكم أحدٌ إلّا امرأتك فإنّها ستلتفت، فعلى هذه القراءة المرأة من أهل لوط، وإنَّما أمطر عليها الحجارة لأنَّها خالفت فالتفتت"[١].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّ (امرأتك) إذا كانت مستثنى من (أحد) فعلى أنّه يجوز في الاستثناء التامّ المنفيّ النصب على الاستثناء، أمّا إذا كانت (امرأتك) مستثنى مِنْ (فأسر بأهلك) لم يكن إلا النصب[٢]، وذلك لأنَّ نوع الاستثناء يكون هنا التامّ الموجب وهذا النوع يلزم فيه النصب على الاستثناء فقط.

ويرى الفرّاء أنَّ ممّا يقوّي قراءة النصب أنَّه ليس في حرف عبد الله (ولا يلتفت أحدٌ)[٣].

٩.١.٢ خبر كان وأخواتها

الأصل في خبر كان وأخواتها هو خبر المبتدأ؛ لأنَّ كان وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بعد دخولها اسماً مرفوعاً لها، ويصير خبر المبتدأ خبراً منصوباً لها.

---

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٦٩

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٥٣٦.

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ٢٩٢.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ٣٧١.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٢٤.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب خبر كان وأخواتها قوله تعالى :

{ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ }[٤]**، وفي سورة لقمان: { يا بُنَيَّ إِنَّها إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ }**[٥].

قرأ نافع وحده **(مثقالُ)** رفعاً، وقرأ الباقون**(مثقالَ)** نصباً في الآيتين[٦].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في قراءة نافع أنَّه أَسْنَدَ الفعلَ إلى المثقال كما أُسْنِدَ في قوله تعالى: **{وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ}**[١]، أي ذا عسرة[٢]. وقد أشار في موضع آخر إلى أنَّ كان في هذه الآية هي التامّة بمعنى وقع أو حدث[٣]. وعلى ذلك توجيه رفع (مثقال) في قراءة نافع.

أمّا حجّة مَنْ نصب (مثقال) – وهي قراءة الجمهور– فعلى أنَّ كان ناقصة، وأنَّ (مثقال) خبر منصوب لكان، واسمها مُضْمَرٌ، والتقدير: وإنْ كان الظلامةُ مثقالَ حبّة[٤]، ويرى أبو عليّ أنَّ هذا التقدير حسنٌ لتقدّم قوله تعالى: **{فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ}**، فإذا ذكر تظلم فكأنه ذكر الظلامة[٥] أمّا علامة التأنيث في الفعل

---

(٤) سورة الأنبياء ، الآية ٤٧.

(٥) سورة لقمان، الآية ١٦.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٢٥٦، والداني، أبو عمرو، ص ١٥٥ .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٨٠ .

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٢٥٦

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص٤٣٩.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص٢٥٦، وانظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص ٣٩٤، وابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ٤٦٨، والعكبري، التبيان، ج ٢/ ص ٣٠٤.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٥٦.

فيرى مكي بن أبي طالب أنَّها " لم تظهر لأنَّ الظلامة والظلم سواء، فذكّر لتذكير الظلم، وقيل: ذكّر لمّا كانت الظلامة هي المثقال والمثقال مذكّر، فذكّر لتذكير المثقال"[٦].

وعلى توجيه هذه القراءة بالرفع باعتبار كان تامة بمعنى (حدث أو حصل) وما بعدها فاعلٌ لها، أو باعتبارها الناقصة التي ترفع اسماً وتنصب خبراً، يكون التوجيه في آيات أُخَرَ ينطبق عليها الأمر نفسه وهذه الآيات هي :

أولا: قوله تعالى: **{ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَها بَيْنَكُم }**[٧].

ثانياً: قوله تعالى: **{ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنكُم }**[١].

ثالثاً: قوله تعالى: **{ وَإِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَها النِّصْفُ }**[٢].

فكلمة **(تجارة)** في الآية الأولى والثانية، و**(واحدة)** في الآية الثالثة، تُقرآن بالرفع كونهما فاعلاً لكان، وكان تامّة، وتقرآن بالنصب خبراً لكان، وكان ناقصة[٣]. واسم كان مُضْمَر تقديره إلّا أنْ تكونَ التجارةُ أو المعاملةُ تجارةً[٤]، وإنْ كانت البنتُ واحدةً[٥].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{وَما كانَ صَلاَتُهُم عِندَ البَيْتِ إِلاَّ مُكاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا العَذابَ بِما كُنتُم تَكْفُرُون}[٦].

كلّهم قرأ (صلاتُهم) رفعاً و(مكاءً وتصديةً) نصباً، إلّا في رواية أبي بكر عن عاصم ورواية الأعمش عنه أيضاً (صلاتَهم) نصباً و(مكاءٌ وتصديةٌ) رفعاً[٧].

---

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ١١١- ١١٢ .

(٧) سورة البقرة ، الآية٢٨٢.

(١) سورة النساء ، الآية ٢٩.

(٢) سورة النساء ، الآية ١١.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص٤٣٩، و ج ٣/ ص ١٥٢، و ج ٣ / ١٣٥ .

(٤) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ١٥١، و ص ١٩٩.

(٥) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ١٩٢ .

(٦) سورة الأنفال ، الآية ٣٥.

المكاء: التصفير، كان المشركون يطوفون عراةً رجالهم ونساؤهم مشبكين بين أصابعهم ويصفقون، يفعلون ذلك إذا قرأ الرسول يخلطون عليه في صلاته[٨].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (صلاتهم) أنَّها اسمُ كان؛ لأنَّها معرفة، والمعرفة أولى أنْ تكونَ اسماً لها من النكرة، فجاءت على الأصل، أمّا النصب فيرى أنَّه لمّا رأى الصلاة مؤنثة، ولم يلحق الفعل علامة التأنيث أَسْنَدَ الفعلَ (كان) إلى المذكّر وهو المكاء[٩].

والوجه قراءة الجمهور برفع (صلاتهم) ونصب (مكاء)، يقول ابن خالويه: " وهذا خلف عند النحويّين، لأنَّ كان إذا أتى بعدها معرفة ونكرة كانت المعرفة الاسم والنكرة الخبر، وإنَّما يجوز أن تجعل النكرة اسماً لكان لضرورة شاعر"[١]، ومثال ذلك قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءُ[٢].

أمّا فيما يتعلّق بعدم تأنيث الفعل (كان) مع اسمها المؤنث (صلاتهم)، فإنَّ ذلك جائز وله نظائر كثيرة في القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: **{فَانظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ**

---

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ١٤٤، ص ٣٠٥- ٣٠٦، ومعجم القراءات القرآنيّة، ج ٢/ ص ٤٤٨.

(٨) انظر: الزمخشريّ، جار الله محمود، الكشاف، ص ٤١٢.

(٩) الفارسيّ ، أبوعليّ، الحجّة، ج٤/ ص ١٤٥

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ٢٢٧.

(٢) حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت تحقيق: عبدأ مَهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، ص١٨، والشاهد قوله **(يكون مزاجَها عسلٌ وماء)** وهو مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة

المُفْسِدِين}[٣]، فلم يؤنث الفعل (كان) مع (عاقبة) المؤنثة، وقوله تعالى: **{وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ}**[٤]، فلم يؤنث الفعل (أخذ) مع (الصيحة) المؤنثة.

ويرى ابن جني رأياً في هذه القراءة بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء) مفاده أنَّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، والتقدير كأنَّه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلّا المكاء والتصدية، أي إلّا هذا الجنس من الفعل، ويرى أيضاً أنَّه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز في الإيجاب[٥].

وعلى ذلك فقراءة الجمهور برفع(صلاتهم) ونصب (مكاء) وجهها أنَّ (صلاتهم) اسماً لكان وهو معرفة أحقّ بالاسم من النكرة (مكاء)، أمّا وجه النصب في (صلاتهم) فلأنَّ الفعل (كان) لم يؤنث فكان الاسم المذكر (مكاء) اسماً لها.

١٠.١.٢ خبر ما المشبهة بليس

وممّا يلحق في العمل بكان وأخواتها (ما المشبّهة بليس) وهي حرف يرفع الاسم وينصب الخبر كليس، يقول سيبويه: "وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا وهل)، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس،؛ لأنَّه ليس بفعل وليس "ما" كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"[١].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب خبر ما المشبهة بليس قوله تعالى:

{الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّنْ نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم إِنْ أُمَّهَاتُهُم إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُم}[٢].

---

(٣) سورة الأعراف ، الآية ١٠٣.

(٤) سورة هود ، الآية ٦٧.

(٥) انظر: ابن جني، المحتسب، ج١ /ص ٢٧٩.

(١) سيبويه، الكتاب، باب ما أُجرِيَ مَجْرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أهله، ج ١/ ص ٥٧-٦٠.

(٢) سورة المجادلة ، الآية ٢.

قرأ عاصم في رواية المفضل: **(ما هنّ أمهاتُهم)** برفع **(أمهاتهم)**، ولم يختلف في ذلك أنَّه نصب على رواية حفص، وقرأ الباقون بالنصب[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ وجه الرفع في (أمهاتهم) أنَّه على لهجة بني تميم، وعليه فـ(هنّ) في موضع الابتداء، و(أمهاتهم) هو الخبر؛ لأنَّ بني تميم لا يعملون (ما) في شيء[٤].

أمّا حجّة النصب في (أمهاتهم) فيرى أبو عليّ أنَّها على لغة أهل الحجاز، فهم يعملون (ما) عمل (ليس)، وعليه فـ(هنّ) في موضع نصب اسم لـ(ما)، و(أمهاتهم) خبر لها، ويرى أنَّ الأخذ في التنزيل بلغتهم أولى[٥]، وعليه قوله تعالى: **{ ما هَـذَا بَشَرًا }**[٦].

فالاختلاف في الرفع والنصب في **(أمهاتهم)** إنَّما جاء لاختلاف اللهجات؛ لهجة بني تميم، ولهجة أهل الحجاز، وكلتاهما فصيحة.

١١.١.٢ اسم إنَّ وأخواتها

حكم اسم إنَّ وأخواتها هو النصب وحكم خبرها هو الرفع، وهي في الأصل تدخل على المبتدأ والخبر، ولذلك فإنّ أشكال اسم إنَّ وأخواتها في الغالب هي أشكال المبتدأ، وكذلك أشكال خبرها هي أشكال خبر المبتدأ.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب اسم إنَّ وأخواتها قوله تعالى : { قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَساحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِما وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ المُثْلَى }[١].

---

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢٧٧، ومعجم القراءات القرآنيّة، ج ٧/ ص ٩٨.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢٧٧.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢٧٧.

(٦) سورة يوسف ، الآية ٣١.

(١) سورة طه ، الآية ٦٣.

اختلف القراء السبعة في قراءة (**إن هذان لساحران**) على النحو الآتي:

قرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائيّ (إنّ هذانِ) مشدّدة النون في (إنَّ)، وبألف خفيفة النون في (هذانِ)، وقرأ ابن كثير(إنْ هذانّ) بتخفيف نون (إن)، وتشديد نون (هذان)، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر (إنَّ) بتشديد نون (إنَّ)، وروى حفص (إنْ) ساكنة النون، وقرأ أبو عمرو وحده (إنَّ) بتشديد نون (إنَّ) و(هذين) بالياء، ولم يختلفوا في (لساحران) [٢].

قراءة النصب (هذين) لأبي عمرو "موافقة للإعراب، ولكنّها مخالفة للمصحف"[٣].

وقد احتجّ أبو عمرو على أنَّ (هذان) غلطٌ من الكاتب، وأنَّ في الكتاب غلطاً ستقيمه العرب بألسنتها[١]، وقد قال: "إني لأستحي أنْ أقرأَ (**إنّ هذان لساحران**)" [٢].

وقد أورد السيوطيّ أنَّه "روي عن عثمان أنَّه قال لمّا عُرضت عليّ المصاحف: إنَّ فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها، وعن عروة قال: سألتُ عائشة عن لحن في القرآن عن قوله تعالى: **{إِنَّ هذان لساحران}**، وعن قوله تعالى: **{والمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ والمُؤْتُونَ**

---

(٢) ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص٤٩١، والفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٢٩، ووالداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص ٦٢٣-٦٢٤، وابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر،
ج ٢/ ص٣٢٠-٣٢١.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٤/ ص ٨٩.

(١) الكرمانيّ، أبو العلاء، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ٢٧٤.

(٢) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الأمالي، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، د(ط)، ١٩٨٩م، ج١/ ص ١٥٦.

الزَّكَاةَ[٣]، وعن قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والنَّصارَى والصَّابِئِينَ}**[٤]، فقالت: يا ابن أختي: هذا عمل الكُتّاب أخطأوا في الكتاب"[٥].

ويرى ابن خالويه أنَّه يمكن تفسير هذا اللحن على أنَّه خروج من لغة إلى لغة أخرى، بقوله:" ليس اللحنُ ها هنا إخطاء الصواب، وإنَّما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم"[٦].

وحجّة أبي عمرو أنَّ (إنَّ) هنا الناصبة المؤكدة، و(هذين) اسمها منصوبٌ بالياء لأنّه ملحقُ بالمثنى، واللام للتأكيد(المزحلقة)، و(ساحران) خبر (إنَّ) مرفوعٌ بألف لأنّه مثنى.

أمّا قراءة (إنَّ هذانِ) ، فلها ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ (هذان) مثنى جاء في الرفع والنصب والجرّ على حال واحدة، وهي لهجة بلحارث بن كعب، يلزمون المثنى الألف في كل موضع[١]، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا ما بَيْنَ أُذْناهُ ضَرْبَة دَعَتْهُ إلى هابِي التُرابِ عَقيمِ[٢].

---

(٣) سورة النساء ، الآية ١٦٢.

(٤) سورة البقرة ، الآية ٦٢.

(٥) السيوطيّ، الاقتراح، ص ٤١.

(٦) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٢٤٤.

(١) الفارسيّ،أبوعليّ، الحجّة،ج٥/ ص٢٣١-٢٣٢، والزجّاج، معاني القرآن وإعرابه،ج ٣/ ص٣٦٢،وابن خالويه، إعراب القراءات السبع،ج ٢/ ص٣٦،والفرّاء،معاني القرآن، ٢/ ١٨٤.

(٢) البيت لهوبر الحارثي في لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، (صرع)، دار صادر، بيروت، ط١، د(ت)، ج٨، ص١٩٧، وانظر: حداد، حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٩٨٤م، رقم الشاهد ٢٧٥١،

الثاني: أنَّ (إنَّ) هنا بمعنى (نعم)، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر، وهذا وجه ضعيف؛ لأنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم) لم يرد إلا شاذاً في ضرورة الشعر، ومن جهة أخرى لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع المبتدأ[٣]، ومن شواهد مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) قول الشاعر:

بكَرَتْ عَلَيَّ عَواذِلي يَلْحَيْنَنِـــــــي وَأَلُومُهنَّـــــــــــــــهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ[٤].

وممّا جاء في دخول اللام على الخبر مع مبتدأ شاذاً قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة[٥].

والوجه أن يقول: لأمُّ الحُليس عجوزٌ شهربه .

ويرى الزجّاج " أنَّ (إنَّ) وقعت موقع (نعم) وأنَّ اللام وقعت موقعها، وأنَّ المعنى: هذان لهما ساحران"[١].

وقد ضعّف ابن جني ما ذهب إليه الزجّاج في تقديره، بقوله: "واعلم أنَّ هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح ....، ووجه الخطأ فيه أنَّ (هما)

ص١٦٤، وتخريجه ص٦٤٠، والشاهد قوله **(بين أذناه)** إذ ألزم المثنى **(أذناه)** الألف في حالة الجرّ بالإضافة.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٣٠، والنحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤٤.

(٤) الرقيات، عبيد الله بن قيس، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٦٦. والشاهد قوله (إنّهْ)، وهو مجيء (إنّ) بمعنى (نعم).

(٥) العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م، في ملحق ديوانه ص ١٧٠، وله أو لعنترة بن عروس في الخزانة ج١٠/ص ٣٢٣، والمقاصد النحوية ج١/ ٥٠٧، وشرح ابن عقيل ج١/ ص٣٦٦.

والشاهد قوله **(لعجوزٌ شهربه)** وهو دخول اللام على الخبر مع مبتدأ.

(١) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص ٣٦٣،

المحذوفة التي قدّرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة بموضعها، وكذلك كلّ محذوف لا يُحْذَف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفها مع الجهل بمكانه ضَرْبٌ من تكليف علم الغيب للمخاطب"[٢].

الثالث: أنَّ (إنَّ) فيها ضمير الشأن محذوفاً، والتقدير: إنَّه هذان لساحران، و(الهاء) اسم إنَّ، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر (إنَّ) [٣].

أمّا قراءة (إنْ هذانِ) بتخفيف النون في (إن) و(هذان)، فلها ثلاثة أوجه:

الأول: " ما ذهب إليه البصريّون أنَّ (إنْ) مخفّفة من الثقيلة، و(هذان) مبتدأ؛ لبطلان عمل (إنّ) لتخفيفها، و(لساحران) خبر، واللام عندهم هي الفارقة بين إنْ المخففة والناصبة، فتدخل على الخبر إنْ كان بعدها جملة اسميّة، وعلى ما هو في معناه إنْ كان جملة فعليّة"[٤].

الثاني: "ما ذهب إليه الكوفيّون أنَّ (إنْ) نافية وما بعدها مبتدأ واللام بمعنى (إلّا) وما بعدها خبر المبتدأ، كأنَّك قلت : ما هذان إلّا ساحران"[١].

الثالث: وهو رأي الفرّاء في " أنَّ الألف من (هذا) دِعامة، وليست بلام فعل فلمّا ثُنّيت زيدت عليها نون ثمّ تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كلّ حال، كما قالت

---

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م، ج١/ ص٣٨٠.

(٣) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤٦، والزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص٣٦٣، والباقوليّ، كشف المشكلات، ج ٢/ ص ١٩٦، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢/ ص ٢٢.

(٤) ابن الحاجب، الأمالي، ج١/ ص١٥٦ .

(١) ابن الحاجب، الأمالي، ج١/ ص١٥٦

العرب: (الذي) ثمّ زادوا نوناً تدلّ على الجماع، فقالوا: الّذِين في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه"[٢].

ويرى أبو عليّ الفارسيّ في قول الفرّاء أنَّ من زعم أنَّ ألف (هذان) هي الألف التي كانت في (هذا) غير جائز؛ لأنّ الألف تنقلب في تثنيته مرة ألفاً ومرة ياءً كسائر التثنية ولا فصل بين هذا وغيره من الأسماء المعربة[٣].

أمّا قراءة (إنْ هذانّ) بتشديد نون (هذان) فهي لزيادة النون فيه عوضاً من الألف المحذوفة؛ لأنَّ المفرد فيه ألف ثُمَّ زيدت ألف التثنية فحذفت إحداهما وعوضت بالنون[٤].

ومن هذه القراءات أيضاً في باب اسم إنَّ وأخواتها :

اختلف القرّاء السبعة في تشديد (لكن) وفي تخفيفها مع كسرها في الآيات:
{ولَـــكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا}[٥]، **{فَلَمْ تَقْتُلُوهُم ولَـــكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُم وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولَـــكِنَّ اللّهَ رَمَى}**[٦]، **{ولَـــكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُم يَظْلِمُون}**[١].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم بتشديد النون في (ولكنّ) ونصب الأسماء التي بعدها، وقرأ حمزة والكسائيّ بتخفيف النون وكسرها في (ولكن) ورفع الأسماء التي بعدها، وقرأ ابن عامر وحده (ولكنِ الشياطينُ) بتخفيف النون وكسرها ورفع

---

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ١٨٤.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٣١.

(٤) انظر: محيسن، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١٩٨٤،١م، ج٢/ ١٥٤.

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٠٢

(٦) سورة الأنفال ، الآية ١٧

(١) سورة يونس ، الآية ٤٤

(الشياطين)، وقرأ بتشديد النون ونصب الأسماء التي بعدها في (ولكن الله قتلهم) و(ولكن الله رمى) و(ولكن الناس أنفسهم يظلمون) [٢].

أمّا في الآيتين: **{ولَـــكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ}**[٣]، **{ولَـــكِنَّ البِرَّ مَنِ اتَّقَى}**[٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون وكسرها ورفع (البرّ)، وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب (البرّ)[٥].

حجّة النصب في الأسماء بعد (لكن) وهي(الله، الناس، البرّ، الشياطين) أنَّ (لكنّ) جاءت مشددة، وهي الأصل؛ لأنَّها حرف استدراك إذا كان مشدّداً يعمل عمل إنّ.

أمّا حجّة الرفع في الأسماء بعد (لكن) فيعود إلى تخفيف النون في (لكن)، فهي إذا خففت لا تعمل، لزوال اللفظ الذي به شبه الفعل في التخفيف، فالوجه لمن خفّفها أنْ يهملَها، ولم يَرِد بها النصب إذا كانت مخفّفة كما جاز ذلك في (إنَّ وأنَّ) المخففتين وإنْ كان غير الإعمال فيهما أكثر[٦].

و"(لكنّ) للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها"[١]،أمّا إذا خُفِّفتْ " فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد، فإنْ وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء، وخرجت من باب العطف، ويكون معناها الاستدراك، وتكون الجملة بعدها مضادّة لما قبلها، نحو قولك:

---

(٢) ابن مجاهد، السبعة قي القراءات، ص١٦٧-١٦٨، والفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ١٦٩-١٧٠.

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٧٧

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٨٩

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص١٦٩-١٧٠.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ١٧٠، وانظر: ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٨٦، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٢٥٦.

(١) المبرّد، المقتضب ، ج ٤/ ص ١٠٧

قام زيدٌ لكنْ عمرو لم يقم، ولا يجوز أنْ تكونَ موافقة لها"[٢]، "وإنْ وقع بعدها مفرد، كانت حرف عطف، ويكون معناها الاستدراك ولا يُعْطَفُ بها إلا بعد نفي، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو"[٣].

ومن شواهد مجيء (لكن) مخفّفة غير عاملة قول زهير:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ولَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبالِي[٤].

وعلى ذلك فإنَّ الأصل في (لكنّ) هو تشديد النون، وهو حرف استدراك من أخوات (إنَّ) تنصب الاسم بعدها وترفع الخبر، أمّا إذا خفّفت فلا تعمل، وتصبح إمّا حرف عطف، وإمّا حرف ابتداء وما بعدها مبتدأ وخبر، وتُكْسَرُ نونُها منعاً لالتقاء الساكنين.

١٢.١.٢ اسم لا النافية للجنس

وهي ممّا يلحق بإنَّ وأخواتها في العمل، يقول سيبويه: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها"[٥].

وتعمل (لا) " في الأسماء النكرات المفردة ولا تخصّ اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها بـــ(لا)، وذلك قولك: لا رجلَ في الدار ولا جارية...، فإذا قلتَ: لا رجلَ فيها، إنَّما نفيتَ جماعة الجنس"[١].

---

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ ، ج ١/ ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ ، ج١/ ص ١٩٩

(٤) زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م ، ص٥٧

والشاهد قوله **(ولكنْ أمُّ أوفى)** وهو مجي الاسم **(أمُّ)** بعد (لكنْ) المخففة مرفوعاً.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢/ ص ٢٧٤.

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ج ١/ ص ٣٧٩.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب اسم لا النافية للجنس قوله تعالى: { الحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فيهِنَّ الحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ في الحَجِّ }[٢].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بتنوين الضمّ، وقرأ الباقون(فلا رفثَ ولا فسوقَ) بالفتح، ولم يختلفوا في فتح اللام في (ولا جدالَ) [٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بتنوين الضمّ أنَّه جعل (لا) بمعنى (ليس) فيهما[٤]، والخبر محذوفٌ وتقديره (في الحج) دلّ عليه الخبر الظاهر(في الحج) وهو خبر (جدال)، والتقدير: فلا رفثٌ ولا فسوقٌ في الحج[٥]، وفي الكشف أنّه "لا يحسن أن يكون (في الحج) الظاهر خبراً عن الأسماء الثلاثة؛ لأنَّ خبر (ليس) منصوب وخبر لا في (لا جدالَ) مرفوع"[٦].

ويرى أبو عليّ أنَّه يجوز أنْ يرفعَ الاسمان (رفث وفسوق) على الابتداء و(لا) للنفي تقدّر بأنَّها غير عاملة عمل ليس، والخبر على هذا التقدير في مذهب سيبويه أنَّ الاسم المفتوح مع (لا) في (ولا جدالَ) في موضع رفع على الابتداء، ويكون (في الحج) خبراً عن الجميع؛ لأنَّ ليس فيه إلّا عطف مبتدأ على مبتدأ[١].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّها أشدُّ مطابقة للمعنى المقصود؛ لأنَّه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، وإنْ رفع فكأنَّما النفي لواحد منهما[٢].

---

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٨٦، والداني، أبو عمرو، جامع البيان ، ص ٤٢٠.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٨٩.

(٥) العكبريّ، التبيان، ج ١/ ص ١٦١، وانظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣/ ص٣٢٥

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٢٨٦.

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٨٩.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢ / ٢٩١.

ويرى الفرّاء أنَّ" من نصب(رفث وفسوق وجدال) بـــ(لا) التبرئة فقد أتبع أول الكلام آخره"[٣]، ويرى ابن خالويه أنّ النصب هنا بغير تنوين في هذه الأسماء؛ "لأنَّه بنى الاسم مع الحرف فزال التنوين عنها للبناء"[٤]، في حين يرى مكي بن أبي طالب " أنَّ إجماع القرّاء على فتح (جدال) يقوّي فتح ما قبله ليكون الكلام على نظام واحد في عموم المنفيّ كلّه في الأسماء الثلاثة، ويكون قوله (في الحج) خبراً عنها جميعها"[٥].

وتوجيه القراءة السابقة بالرفع بتنوين، أو النصب بالفتح ينطبق على توجيه القراءة في قوله تعالى: **{لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ}**[٦]، وفي قوله تعالى: **{لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلَالٌ}**[٧]، وفي قوله تعالى: **{لا لَغْوٌ فِيها وَلا تَأْثِيم}**[٨].

---

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ج ١/ ص ١٢٠.

(٤) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٩٤.

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف ، ج ١/ ص ٢٨٦.

(٦) سورة البقرة ، الآية ٢٥٤.

(٧) سورة إبراهيم ، الآية ٣١.

(٨) سورة الطور ، الآية ٢٣.

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب بلا تنوين في هذه الآيات جميعها، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين[1].

فقراءة النصب وجهها بناء(لا) على ما بعدها على الفتح للنفي بالعموم، وأراد النفي عن جميع جنس ذلك، ولم ينوّن للبناء.

ووجه الرفع أنَّه جعل (لا) بمنزلة (ليس)، وجعل الجواب غير عامّ، ورفع الأسماء بعد (لا) لعملها عمل ليس.

٢. ٢ الأسماء المجرورة

١.٢.٢الأسماء المجرورة بحرف جرّ

العامل في الاسم المجرور بحرف جرّ هو حرف الجرّ الذي يسبقه، وهي :(من، وإلى، وعن، وعلى، والباء، واللام، وفي)، ومن هذه الحروف أيضاً (عدا، وخلا، وحاشا).

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الاسم المجرور بحرف جرّ قوله تعالى : {وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاء تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وصِبْغٍ لِّلآكِلِين}[2].

اختلف القرّاء السبعة في قراءة **(تنبت بالدهن)**، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو **(تُنبِتُ)** بضمّ التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون **(تَنبُتُ)** بفتح التاء وضمّ الباء[3].

واختلاف القراءة في الفعل (تنبت) يعود إلى أثر حرف الجرّ في (بالدهن)، كما يأتي:

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٣٥٤، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص١٨٧، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج ٢/ ص ١٦.

(٢) سورة المؤمنون ، الآية ٢٠

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٩١، الدانيّ، أبو عمرو، جامع البيان، ص ٦٣٦، القاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة، ص ٢١٨.

يرى أبو علي أنَّ حجّة من قرأ (تُنبِتُ) يحتمل وجهين:

الأول: أن يجعل الباء حرف جرّ زائداً، يريد (تُنبِتُ) وقد زيدت مع المفعول[١]، ونظير ذلك قوله تعالى: **{وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم إِلى التَّهْلُكَةِ}**[٢]، وفي الكشف أنَّها من أنبت يُنبِتُ يتعدّى بغير حرف الجرّ، ولكنّ الباء للدلالة على ملازمة الإنبات للدهن، كقوله تعالى: **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}**[٣]، فـ(اقرأ) يتعدّى بغير حرف الجرّ لكنّ الباء دلّت على الأمر بملازمة القراءة[٤].

الثاني: على تقدير مفعول محذوف تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ، كما تقول: خرج بثيابه وركب بسلاحه[٥].

أمّا حجّة من قرأ (تَنبُتُ) فيرى أبو عليّ أنَّه جاز فيه أن يكون الجارّ للتعدّي؛ أي أنبته ونبت به[٦].

ويرى الزجّاج أنَّه يجوز أن يكون حرف الجرّ (الباء) في موضع حال ولا يكون للتعدية بتقدير: تنبتُ وفيها الدهن[٧].

أمّا الفرّاء فيرى أنَّ"(نبت وأنبت) لغتان، وهو كقولك: مَطَرتِ السماء وأَمْطرَتْ"[٨]، وأنشد:

رَأَيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم قَطِيناً بِها حَتَّى إِذا أَنْبَتَ البَقْلُ[٩].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٩١

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٥.

(٣) سورة العلق ، الآية ١

(٤) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف ، ج ٢/ ص ١٢٧.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٩٢

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٩٢.

(٧) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ١٠

(٨) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٢٣٢-٢٣٣.

وقد أنكر الأصمعيّ هذا البيت وزعم أنَّ قصيدة زهير التي فيها(**إذا أنبت البقل**) متّهمة[١].

٢.٢.٢ الأسماء المجرورة بالإضافة

الإضافة لغة: "أضفتُ الشيء إلى الشيء أملته، وضافت الشمس تضيف: مالت، وكذلك تضيّفت، إذا مالت إلى الغروب"[٢].

أمّا اصطلاحاً: فهي " إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه"[٣]، أو هي " نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ"[٤].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الاسم المجرور بالإضافة قوله تعالى :

{ قُلْنَا احْمِلْ فِيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ }[٥]**،{ فَاسْلُكْ فِيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ}**[٦].

قرأ عاصم في رواية حفص(من كلٍّ زوجين اثنين) بتنوين(**كلٍّ**) في الآيتين، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (من كلِّ زوجين) بإضافة (**كلّ**) بغير تنوين[٧].

---

(٩) زهير بن أبي سلمى، ديوانه ص٥٠. والشاهد قوله(**أنبت البقل**) وهو مجيء (**أنبت**) بمعنى (**نبت**).

(١) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٩٢

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ضيف)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د(ط . ت)، ج٣/ ص٣٨١.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣/ ص ٨١.

(٤) السيوطيّ، همع الهوامع، ج ٢/ ص ٤١١.

(٥) سورة هود ، الآية ٤٠

(٦) سورة المؤمنون ، الآية ٢٧

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٤/ ص ٣٢٤، والداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص ٥٥٢.

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من قرأ (من كلٍّ زوجين اثنين) وهي رواية حفص عن عاصم أنَّه حذف المضاف من (كلّ) ونوّن، والمعنى: من كلِّ شيءٍ زوجين اثنين، وعلى هذه القراءة تكون(زوجين) مفعولاً به للفعل (احمل) في سورة هود وللفعل(اسلك) في سورة المؤمنين، وتكون (اثنين) صفة لـــ(زوجين) للتأكيد[٨].

أمّا حجّة من قرأ (من كلِّ زوجين) ولم ينوّن (كلّ) فيرى أبو عليّ أنَّه قد أضاف (كلّ) بحذف تنوينه، وتكون (زوجين) مضافاً إليه و(اثنين) مفعولاً به، والمعنى: احمل أو اسلك من الأزواج إذا كانت اثنين زوجين، وزوجين للشياع والعموم[١].

ويرى الزجّاج أنَّ القراءتين ترجعان إلى معنى واحد سواء أضفت أم لم تضف[٢]، فالعرب تسمي كلّ واحد منهما زوجاً، وقد يقال للاثنين هما زوج[٣].

وإذن من قرأ (من كلٍّ زوجين اثنين) فقد نصب (زوجين) على أنَّه مفعول به للفعلين(احمل واسلك) وجعل (اثنين) نعتاً لها، وامتنعت إضافة (كلّ) إلى (زوجين) للتنوين؛ لأنَّ المضاف لا ينوّن، وأمّا من قرأ (من كلِّ زوجين) فقد أضاف (كلّ) لـــ(زوجين) لأنَّه لم ينوّن، وتعرب (زوجين) مضافاً إليه، و(اثنين) مفعولاً به للفعل (احمل) أو (اسلك).

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{وَما الحَيَاةُ الدُّنْيا إلاَّ لَعِبٌ ولَهْوٌ ولَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُون}[٤].

كلّهم قرأ **(وللدارُ الآخرةُ)** بلامين في **(وللدار)** ورفع **(الآخرة)** إلّا ابن عامر قرأ وحده **(ولدار الآخرةِ)** بلام واحدة وجرّ **(الآخرة)** [٥]، وكذلك هي في مصاحف الشام[٦].

---

(٨) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٤/ ص ٣٢٨

(١) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٢/ ٣٢٧

(٢) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص ٥١

(٣) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ١١/ ص١١٦

(٤) سورة الأنعام ، الآية ٣٢

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من قرأ (وللدارُ الآخرةُ) أنَّه جعل (الآخرة) صفةً لـــ(الدار) لذلك يجري عليها في الإعراب ولا يضاف إليها[١]، فاللام الأولى التي في (وللدار) هي لام الابتداء و(الدار) مبتدأ و(خير) خبره[٢].

وحجّة من قرأ بهذه القراءة قوله تعالى: **{وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحَيَوَانُ}**[٣]، وقوله تعالى: **{تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ}**[٤]، فلم تضف(الآخرة) في الآيتين وإنَّما جاءت صفة لـــ(الدار).

أمّا حجّة ابن عامر فيرى أبو عليّ أنَّه أضاف (دار) إلى (الآخرة) ولم يجعل (الآخرة) صفة لها وهي من إضافة الموصوف إلى صفته[٥]، في حين يرى الفرّاء أنّها من إضافة الشيء إلى نفسه نحو(حقّ اليقين) ويجوز ذلك عند اختلاف اللفظين[٦].

ومذهب البصريّين في أنَّ إضافة الموصوف إلى صفته غير جائزة إلا بتقدير محذوف نحو: صلاة الأولى بتقدير: صلاة الساعة الأولى، والكوفيّون يجيزون ذلك شرط اختلاف اللفظين[٧].

---

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٣٠٠، والداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص٤٨٨.

(٦) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، دار التدمرية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م، ص ٥٧٦، وانظر: المهدويّ، أبوالعباس، هجاء مصاحف الأمصار، ص ٩٨.

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٣٠١

(٢) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص٤٢٩

(٣) سورة العنكبوت ، الآية ٦٤

(٤) سورة القصص ، الآية ٨٣

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٣/ ص ٣٠١

(٦) الفرّاء، معاني القرآن، ج ١/ ص ٣٣٠

وفي ذلك يرى أبو عليّ أنَّ (الآخرة) صفة لمحذوف تقديره(الساعة) كأنَّه قال: ولدار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بالآخرة، كما وصف اليوم بالآخر في قوله تعالى:**{وَارْجُوا اليَوْمَ الآخِرَ}**[1]، وعلى ذلك قراءة ابن عامر[2]، و يقدّر أبو حيان المحذوف بمعنى "ولدار الحياة الآخرة "[3].

أرى أنَّ قراءة (وللدار الآخرة) وهي قراءة الجماعة تعود إلى أنَّ اللام الأولى في (وللدار) هي لام الابتداء وهي مفتوحة، و(الدار) مبتدأ مرفوع، و(الآخرة) نعت لها لتطابقها مع المنعوت(الدار) و(خيرٌ) خبر المبتدأ، أمّا وجه قراءة ابن عامر فعلى أنَّ اللام في (ولدار) لام الابتداء أيضاً و(دار) مبتدأ و(الآخرة) مضاف إليه، و(خير) خبر المبتدأ، والإضافة هنا معنويّة الغاية منها التعريف؛ لإضافة النكرة(دار) إلى المعرفة (الآخرة).

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ}[4].

قرأ أبو عمرو وحده **(كاشفاتٌ ضرَّه)** و**(ممسكاتٌ رحمتَه)** منوّناً غير مضاف، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو، وقرأ الباقون **(كاشفاتُ ضرِّه)** و**(ممسكاتُ رحمتِه)** مضافاً غير منوّن[5].

---

(٧) الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١/ ص٦٨٩-٦٩١، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣/ ص١٠٩

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٣٦

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٣٠١

(٣) الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٤/ ص ١١٣

(٤) سورة الزمر، الآية ٣٨

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٥٦٢، والفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٩٦،

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من قرأ (كاشفاتٌ ضرَّه) و (ممسكاتٌ رحمتَه) بنصب (ضرّه ورحمته) أنَّه أعمل اسم الفاعل عمل فعله ونوّنه ولم يضفه والوجه فيه أنْ ينصبَ هنا لدلالته على الحال[٦]، ويرى النحّاس " أنَّه لو كان ماضياً لم يجز فيه التنوين والنصب"[٧].

أمّا حجة الجرّ في (ضرّه ورحمته) فيرى أبو عليّ أنَّه حذف التنوين في (كاشفات وممسكات) للإضافة[١]، وقد أضاف لأنَّه أراد ما ثبت ومضى[٢]، وقد حذف التنوين منهما استخفافاُ باللفظ[٣]، وإذا حذف التنوين لم يبقَ بين الاسمين حاجز فخفض الثاني بالإضافة[٤].

وعلى ذلك فمن قرأ (كاشفاتٌ ضرَّه) و(ممسكاتٌ رحمتَه) فقد نوّن ولم يضف ونصبت الكلمتان(ضرّه ورحمته) على أنَّهما مفعولٌ به لاسم الفاعل، ومن قرأ (كاشفاتُ ضرِّه) و(ممسكاتُ رحمتِه) فلم ينوّن للإضافة، ولذا تُعرب الكلمتان (ضرّه ورحمه) مضافاً إليه.

وهذا التوجيه ينطبق على قراءة قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ}**[٥]، وقوله تعالى: **{وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ}**[٦]، فقد روى حفص عن عاصم في الآية الأولى **(بالغُ أمرِه)** مضافاً غير منون، **و(أمره)** جرّاً، وقرأ الباقون **(بالغٌ)** منوّناً و**(أمرَه)** نصباً[٧]، وفي الآية الثانية

---

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٩٦

(٧) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٤/ ص ١٤

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٩٦

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٣١٠

(٣) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٣٥٥

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٤/ ص ١٣

(٥) سورة الطلاق ، الآية ٣

(٦) سورة الصف ، الآية ٨

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٣٠٠

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم **(متمُّ نورِه)** مضافاً غير منوّن و**(نوره)** جرّاً، وقرأ الباقون **(متمٌّ نورَه)** منوّناً و**(نورَه)** نصباً[٨].

(٨) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦ / ص ٢٨٩

الفصل الثالث

ويتضمّن هذا الفصل مبحثين، هما: التوابع، والأفعال المضارعة

١.٣ التوابع

التوابع جمعٌ مفرده تابع، وهو لغةً: " تَبِعَ الشيء تَبْعاً وتَباعاً في الأفعال، وتَبِعْتُ الشيء تُبوعاً: سرتُ في أثره، واتّبعه وتتبّعه قفاه وتطلّبه متّبعاً له"[١].

أمّا اصطلاحاً فالتوابع هي " الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[٢]، والتابع هو" الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً"[٣].

وفيما يأتي الحديث عن هذه التوابع وتوجيه بعض القراءات التي جاءت في باب كلّ واحد منها:

١.١.٣ النعت

النعت "تسمية كوفية يقابلها (الصفة أو الوصف) عند البصريين"[٤]، وهو "التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلّق به"[٥].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (تبع)، ج٨ / ص ٢٧

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج ٢/ ص ٢١٨

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣/ ص ١٩٠

(٤) ياقوت، محمود سليمان، التوابع في النحو العربي، كلية الآداب، جامعة طنطا، د (ط. ت)، ص١٩

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣/ ص ٣٠٠

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب النعت قوله تعالى :

{ فَوَرَبِّ السَّماء وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنطِقُون }[١].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائيّ **(مثلُ)** رفعاً، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم **(مثلَ)** نصباً[٢].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (مثل) أنّه جعلها وصفاً لـــ(حقّ)،[٣] وهذا ما ذهب إليه الفرّاء[٤] والنحّاس[٥]، ويرى أبو عليّ أنَّه جاز في (مثل) أنْ تكونَ صفة للنكرة وإنْ كانت مضافة إلى المعرفة، لأنَّ (مثل) لا تختصّ بالإضافة لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين، فلمّا لم تخصّها الإضافة ولم يزل عنها الإبهام الذي كان قبل الإضافة بقيت على تنكيرها، و(ما) هنا زائدة[٦].

ووجهٌ آخر يراه العكبريّ في الرفع وهو أنْ تكونَ (مثل) خبراً ثانياً لـــ(إنَّ) أو أنَّهما خبر واحد نحو(حلوٌ حامضٌ) و(ما) هنا زائدة أيضاً[٧].

أمّا حجّة النصب في (مثل) فمن عدة أوجه:

الأول: أنَّ إضافة (مثل) إلى مبنيّ (أنّكم) سببٌ في بنائها على الفتح؛ لأنَّ (مثل) وغيرها من الأشياء المبهمة نحو(يوم وحين) إذا أُضيفتْ إلى المبني فإنّها تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير والجزاء والاستفهام،

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢٣

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢١٦، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات الســبع، ص٢٠٣

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢١٦

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٣/ ص ٨٥

(٥) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٤/ ص ٢٤٢

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٢١٦

(٧) العكبري، التبيان، ج ٢/ ص ٥٦٨

ولذلك يكتسي منه البناء[١]، وإن كانت (مثل) هنا مبنيّة على الفتح إلا أنَّها تكون في موضع الرفع على النعت لــ(حقّ) [٢]، أي أنَّ الفتحة هنا حركة بناء وليست حركة إعراب.

الثاني: أنْ تجعلَ (ما) و(مثل) كشيء واحد وتبنيها على الفتح وإن كانت ما زائدة[٣].

الثالث: أنْ تنصبَ (ما) على الحال من النكرة وصاحب الحال الذكر المرفوع في(لحقّ)، والعامل فيها هو (حقّ) لأنَّه مصدر وُصِفَ بها، ويجوز أنْ تكونَ الحال عن النكرة (حقّ)[٤]، و(ما) زائدة، و(مثل) مضافة إلى (أنَّكم)[٥].

الرابع: رأي الفرّاء، وهو أنَّ (مثل) انتصبتْ على حذف الكاف تقديره: إنّه لحقٌّ كمثلِ ما أنّكم تنطقون، فلمّا ألقيت الكاف نُصِبتْ (مثل)[٦].

الخامس: أنْ يكونَ نصب (مثل) على التوكيد، أي المصدر المؤكد لِما قبله، بمعنى: إنَّه لحقٌّ حقّاً مثلَ نطقكم[٧].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{هُنَالِكَ الوَلَايَةُ لِلَّهِ الحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا}[٨].

قرأ أبو عمرو والكسائيّ (**الحقُّ**) رفعاً، وقرأ الباقون (**الحقِّ**) جرّاً[٩].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢١٨

(٢) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢٨٧

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢١٨، وقد نسب أبو علي هذا الرأي للمازنيّ

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ٢٢١، وقد نسب أبو علي هذا الرأي لأبي عمرو الجَرميّ

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢٨٨

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٣/ ص ٨٥

(٧) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج٢/ ص٢٣٠

(٨) سورة الكهف ، الآية ٤٤

(٩) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ١٤٩، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع،

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الجرّ في (الحقّ) أنَّه جعلها نعتاً تابعاً للفظ الجلالة (الله) الذي جاء مجروراً بحرف الجرّ اللام، أمّا حجة الرفع فيرى أنَّ (الحقّ) نعت لـــ(الولاية)، ومعنى وصف الولاية بالحقّ أنَّها لا يشوبها نقص ولا خلل.[١].

ووجهٌ آخر يراه العكبريّ في الرفع وهو أنّه يجوز أنْ تكونَ (الحقّ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي الحقّ[٢].

إنَّ الاختلاف في جرّ كلمة (الحقّ) ورفعها يعود إلى اختلاف إتباعها لما قبلها؛ فإنْ أُتبعت إلى لفظ الجلالة (الله) جرّت؛ لأنَّ إعراب لفظ الجلالة وهو المتبوع اسمٌ مجرور، وإنْ أتبعت إلى كلمة (الولاية) رفعت؛ لأنَّ إعراب (الولاية) مبتدأ مؤخر.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الجَلاَلِ وَالإِكْرَام }[٣].

قرأ ابن عامر وحده (**ذو**) رفعاً بالواو، وقرأ الباقون (**ذي**) جرّاً بالياء [٤]، و(**ذو**) في مصاحف أهل الشام خاصّة[٥].

يرى أبو علي أنَّ حجّة الجرّ في (ذي) أنَّها نعت لـــ(ربِّك)، والرفع أنّها نعتٌ لـــ(اسم)[٦].

ص ١٤٣، والقيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، ص ٣٩٩

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص١٥٠

(٢) العكبريّ، التبيان، ج ٢/ ص ٢٣٧

(٣) سورة الرحمن ، الآية ٧٨

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٢٥٣، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ٢٠٧

(٥) الداني، أبو عمرو، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، ٥٩٢

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٢٥٣.

فــمن قرأ (ذي) فهي نعتٌ مجرور علامة جرّه الياء لأنَّها من الأسماء الخمسة، وسبب جرها هو إتباعها لكلمة(ربِّك) الواقعة مضافاً إليه، وقراءة ابن عامر بالرفع (ذو) على أنَّه نعتٌ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنَّه من الأسماء الخمسة، وسبب رفعها هو إتباعها لكلمة (اسم) الواقعة فاعلاً مرفوعاً للفعل (تبارك).

٢.١.٣ التوكيد

وهو "لفظٌ يراد به تثبّت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث المحدَّث عنه"(١)، أو "لإزالة الاتساع"(٢)، أو هو "تمكين المعنى بإعادة لفظ أو معنى لفظ"(٣).

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب التوكيد قوله تعالى :

{ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ }(٤).

قرأ أبو عمرو وحده **(كلُّه)** رفعاً، وقرأ الباقون **(كلَّه)** نصباً(٥).

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من رفع (كلّه) أنَّه جعلها مبتدأ ولم يُجْرِها على ما قبلها، ونظير ذلك قوله تعالى: **{وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا}**(٦)، فابتدأ بـــ(كلّ) كما ابتُدِئ بسائر الأسماء(٧)، وعلى ذلك يكون (لله) الخبر والجملة (كلُّه لله) خبراً لـــ(إنَّ)(٨).

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، ج ١/ ص ٢٢٨

(٢) الباقوليّ، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٠م، ص ٥٥٧

(٣) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المُحْسِبة، تحقيق: خالــد عبــد الكــريم، المطبعــة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م، ص ٤٠٧

(٤) سورة آل عمران ، الآية ١٢٤

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٩٠، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص٩٠، والقيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، ص ٢٨٤

(٦) سورة مريم ، الآية ٩٥

أمّا حجّة النصب فهي على أنَّ(كلّ) هنا توكيدٌ لـــ(الأمر) و(لله) خبر (إنَّ) [١]، وهو ما يراه أبو عليّ بأنَّ (كلّه) هنا بمنزلة أجمعين في أنّه للإحاطة والعموم، فكما أنَّه لو قال: إنّ الأمر أجمع، لم يكن إلَا نصباً كذلك إذا قال: كلّه؛ لأنَّه بمنزلة أجمعين[٢].

٣.١.٣ البدل

وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وحّد المقصود إخراج للنعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنَّها مكملات للمقصود بالحكم، وحدّ بلا واسطة إخراج لعطف النسق،لأنَّه يتبع بواسطة الحرف[٣].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب البدل قوله تعالى :

{إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الْحَمِيد ، اللّهِ الَّذِي لَهُ ما فِي السَّماوَاتِ وَما في الأَرْضِ}[٤].

قرأ نافع وابن عامر **(اللهُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(اللهِ)** نصباً[٥].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من رفع (الله) أنَّه جعله مبتدأ فاستأنف به، وجعل (الذي) خبراً عنه أو أنَّه جعله صفة وأضمر خبراً[٦].

---

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٩٠

(٨) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ١/ ص١٢١، وانظـــر: العكبـــري ، التبيـــان، ج ١/ ص٣٠٣

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١/ ص ٤٨٠، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ١/ ص ١٢١. والعكبري، التبيان، ج ١/ ص ٣٠٣،

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٩٠

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣/ ص ٣٩٩-٤٠٠

(٤) سور إبراهيم ، الآيتان ١ ، ٢

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٥، والدانيّ، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٣٤.

ووجه آخر في الرفع وهو أن يكون (الله) خبراً لمُضْمَر تقديره : هو الله[١].

ويرى أبو عليّ أنَّ نظير ذلك في القطع والاستئناف قوله تعالى: **{قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُون}**[٢]، فإن شئت جعلتَ (هذا) صفة لقوله(مرقدنا) وأضمرت له الخبر لـــ(ما وعدنا الرحمن) ، وإن شئتَ جعلتَ (هذا) مبتدأ و(ما وعدنا الرحمن) خبراً[٣].

أمّا حجّة الجرّ فيرى أبو عليّ أنَّه جعل (الله) بدلاً من (الحميد)[٤].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيا بِزِينَةٍ الكَواكِب}[٥].

قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص **(بزينةٍ)** جرّاً بالتنوين و**(الكواكبِ)** جرّاً بكسر الباء،

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر **(بزينةٍ)** جرّاً بالتنوين و**(الكواكبَ)** نصباً بفتح الباء، وقرأ

---

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٧.

(١) العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج ٢/ ص ٦٥، وانظر: الأندلسيّ ، أبـــو حيّـــان، البحـــر المحيط، ج ٥/ ص ٣٩٣

(٢) سورة يس ، الآية ٥٢

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ص ٢٧.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٥ / ٢٥.

(٥) سورة الصافات ، الآية ٦

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٥٠، الداني، أبـــو عمـــرو، جـــامع البيـــان، ص ٦٩٠، والقاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة ، ص ٢٦٨

الباقون **(بزينةِ)** جرّاً بالكسرة و**(الكواكبِ)** جرّاً بكسر الباء[٦].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من قرأ (بزينةٍ الكواكبِ) أنَّه جعل (الكواكب) بدلاً من (زينة)[٧]، وقد أيده في هذا التوجيه النحّاس[٨]، والزجّاج[٩].

---

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٥١

(٨) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤١١

(٩) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٢٩٨

والفرّاء استخدم مصطلح (التكرير) – أي البدل– فردّ معرفة على نكرة[١].

أمّا حجّة من قال (بزينةٍ الكواكبَ) بتنوين(زينة) بالكسر ونصب (الكواكب) بالفتحة، فيرى أبو عليّ أنَّه أعمل (الزينة) في (الكواكب) والمعنى: زيّنا الكواكبَ فيها[٢]، أي بإعمال المصدر(زينة) منوّناً في المفعول (الكواكب)، ونظير ذلك قوله تعالى: **{أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذا مَقْرَبَةٍ}**[٣]، فنصب (يتيماً) على أنَّها مفعول للمصدر(إطعامٌ).

ووجهٌ آخر في النصب أيضاً ذكره الزجّاج وهو أنَّ (الكواكب) بدل من (بزينة)؛ لأنَّ (بزينة) في موضع نصب[٤].

أمّا حجّة من قرأ (بزينةِ الكواكبِ) جرّاً بالكسرة في الكلمتين فيرى أبو عليّ أنَّه حذف تنوين (زينة) للإضافة[٥]، وهذا ما أيده النحّاس[٦]، والفرّاء[٧]، والزجّاج[٨].

والإضافة هنا من وجهين: أحدهما أن يكون من باب إضافة النوع إلى الجنس كقولك: باب حديد، فالزينة كواكب، والثاني أنَّ (الزينة) مصدر أُضِيفَ إلى الفاعل وقيل إلى المفعول أي زيّنا السماء بتزيين الكواكب[٩]، وفي الحجّة لم يذكر أبو عليّ الإضافة إلّا إلى المفعول[١].

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٣٨٢

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٥١

(٣) سورة البلد، الآيتان ١٤، ١٥

(٤) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٢٩٨

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٥٢

(٦) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤١٢

(٧) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ٣٨٢

(٨) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٢٩٨

(٩) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢٢٨

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ واللَّهَ رَبَّكُم وَرَبَّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِين }[٢].

قرأ حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم (**اللهَ ربَّكم وربَّ آبائكم**) نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (**اللهُ ربُّكم وربُّ آبائكم**) رفعاً[٣].

حجّة من نصب هذه الأسماء أنَّه أبدل لفظ الجلالة (الله) من (أحسن) في الآية السابقة **{ أَتَدْعُونَ بَعْلاً وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الخالِقِين}**[٤]، وذلك لأنَّ (أحسن) مفعول به للفعل (تذرون) فنصب لفظ الجلالة (الله) إتباعاً على البدل[٥]، وجوّز الزجّاج النصب على النعت[٦]، ولم يجز النحّاس نصب لفظ الجلالة (الله) على الصفة؛ لأنَّه ليس بتحلية وإنَّما هو على البدل[٧]، ويرى مكيّ بن أبي طالب أنَّ (ربَّكم) نُصِبَتْ على النعت من(الله)، ونُصِبَتْ (وربّ) على العطف[٨].

ووجهٌ آخر في نصب لفظ الجلالة (الله) وهو على إضمار فعل تقديره(أعني) [٩].

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ٢/ ص٢٤٤، والعكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن،ج٢/ ص ٢٠٥

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٥٢

(٣) سورة الصافات ، الآية ١٢٦

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٦٣، والداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص ٦٩٢، والقاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة، ص ٢٧٠

(٥) سورة الصافات ، الآية ١٢٥

(٦) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ٢/ ص٢٥١، والعكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج٢/ ص ٢٠٧

(٧) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٣١٢

(٨) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤٣٦

(٩) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٣٠٤، والعكبريّ، التبيان، ج ٢/ ص٤٨١.

أمّا حجّة الرفع فهي على أنَّ لفظ الجلالة (الله) مبتدأ رفع على الاستئناف و(ربّكم) خبر، ثمّ عطف عليه (وربّ) [١].

ووجهٌ آخر يراه ابن خالويه في الرفع، وهو أن يكون لفظ الجلالة (الله) خبراً لمبتدأ مُضْمَر تقديره: هو الله ربّكم[٢].

ويرى أبو عليّ أنَّ الاستئناف بـــ(الله) أحسن لتمام الكلام الأول[٣]، وإلى ذلك ذهب النحّاس؛ إذ يرى أنَّ الأولى أن يكون (الله ربّكم) مبتدأً وخبراً بغير إضمار ولا حذف؛ لأنَّه رأس آية والاستئناف أولى[٤].

ويرى الأنباريّ أنَّ من يقرأ بالرفع أو النصب في (الله ربّكم) لم يقف على (أحسن الخالقين) على جهة التمام؛ لأنَّ الله مترجمٌ عن (أحسن) من الوجهين جميعاً[٥].

٤.١.٣ العطف

١.٤.١.٣ عطف البيان

هو "جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت"[٦]، وسُمّي بياناً "لأنَّه تكرار للأوّل لزيادة بيان"[٧].

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص ٣١٢، والأنباريّ، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢/ ص ٣٠٧، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ٢/ ص٢٥٢

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٣٠٤

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٦/ ص ٦٣

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص ٤٣٦

(٥) الأنباريّ، أبو البركات، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م، ج٢ / ص ٨٥٩

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، ج ١/ ص ٢٦٨

(٧) السيوطيّ، همع الهوامع، ج ٣/ ص ١٣١

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب عطف البيان قوله تعالى: {أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ }[1]، **وقوله تعالى: { يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وأَنتُم حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُم هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَساكِينَ أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيامًا }**[2].

قرأ نافع وابن عامر (**فديةُ**) و(**كفارةُ**) بغير تنوين، و(**طعامِ**) جرّاً في الآيتين، وقرأ الباقون (**فديةٌ**) و(**كفارةٌ**) منوّنتين، و(**طعامُ**) رفعاً في الآيتين[3].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من رفع (طعام) أنَّه جعلها عطف بيان من (فدية) و(كفارة)، فمن قرأ (فديةٌ طعامُ) فقد بيّن الفدية؛ لأنَّ الفدية هي طعام مسكين[4]، وكذلك من قرأ (كفارةٌ طعامُ) فقد بيّن الكفّارة؛ لأنَّ الكفارة هي طعام مساكين، ولم يضف كفارة إلى طعام؛ لأنَّ الكفارة لقتل الصيد وليست للطعام[5].

أمّا عند البصريّين فإنَّ(طعام) رُفعت على البدل ولا يجوز أنْ تكونَ نعتاً[6].

أمّا حجّة الجرّ في (طعام) فيرى أبو عليّ أنَّها على الإضافة، ففي سورة البقرة أضاف الفدية إلى الطعام كإضافة البعض إلى ما هو بعض منه وهو من باب: خاتمُ حديدٍ وثوبُ

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٤

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٧٢-٢٧٣، و ج٣/ ٢٥٧-٢٥٨،وص ٢٤٨، والدانيّ، أبو عمرو، جامع البيان، ص٤١٥، وص ٤٨٥

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٧٣

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٣/ ٢٥٨

(٦) النحّاس، إعراب القرآن، ج ١/ ص ٢٨٦، ج ٢/ ص ٤٢.

خزٍ[١]، وفي المائدة أضاف الكفارة إلى الطعام فكأنَّه قال: كفارة طعام لا كفارة هدي ولا كفارة صيام[٢].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم سَيْلَ العَرِمِ وبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِم جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَي أُكُلٍ خَمْطٍ* وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيل }[٣].

قرأ أبو عمرو وحده **(ذواتي أكُلِ خمطٍ)** بإضافة **(أكل)** إلى **(خمط)**، وقرأ الباقون **(ذواتي أكُلٍ خمطٍ)** بتنوين **(أكل)**[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من أضاف (أكل) إلى (خمط) أنّ الأكل إذا كان الجنى فإنَّ جنى كلّ شجرة منه، والدليل قوله تعالى: **{تُؤْتِي أُكُلَها كُلَّ حِيْنٍ بِإِذْنِ رَبِّها}**[٥]، ثُمَّ استدلّ بقول أبي ذؤيب:

مُوَشَّحَةً بِالطَّرْتَيْنِ بَدَا لَهَا جَنَا أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا[٦].

فكما أضاف الجنا إلى الشجرة أضاف أبو عمرو الأكل الذي هو الجنا إلى الخمط[٧].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ص ٢٧٣

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٣/ ٢٥٨

(٣) سورة سبأ ، الآية ١٦

*الخمط: ضرب من الأراك يؤكل وهو بهذا المعنى في الآية كما يرى الخليل بن أحمد، انظر: الفراهيدي، الخليل بن احمد، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د (ط. ت)، ج٤/ ص ٢٢٧

(٤) الفارسيّ ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٦/ ص ١٤.

(٥) سورة إبراهيم ، الآية ٢٥

(٦) الهذليون، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزبن و محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م،ج ١/ص٢٢، والشاهد قوله **(جنا أيكة)** وهو إضافة **(جنا)** إلى **(أيكة)**.

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ١٤-١٥

ويرى مكي بن أبي طالب أنَّ الإضافة في الآية من باب الإضافة بمعنى (من خمط) كقولك: ثوب خزّ أي من خزّ فكذلك معناه في الآية: أكل من خمط فالأكل الجنى وهو الثمر[١]، في حين يرى ابن خالويه أنَّ الخمط من جنس المأكولات والأكل أشياء مختلفة فأضافه إلى الخمط كما تضاف الأنواع إلى الأجناس[٢].

أمّا حجّة الرفع في (خمط) فهي على أنَّها عطف بيان عند الكوفيّين وآخرين، وعلى البدل عند البصريّين كما سبق في توجيه قراءة (فديةٌ طعامُ) و(كفارةٌ طعامُ)؛ لأنَّ (أكل) نوّنت فمنعت الإضافة.

يرى أبو علي أنَّ (خمط) رُفِعَتْ على أنّها عطف بيان وليست بدلاً ولا وصفاً؛ لأنَّ الخمط عنده اسم شجرة وليس بوصف، يقول في ذلك: "الخمط إنّما هو اسم شجرة وليس بوصف، وإذا لم يكن وصفاً لم يجرِ على ما قبله كما يجري الوصف على الموصوف، والبدل ليس بالسهل؛ لأنّه ليس هو هو ولا بعضه فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان كأنّه بيّن أنَّ الجنا لهذا الشجر ومنه"[٣].

٢.٤.١.٣ عطف النسق

وهو " التابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف"[٤]، أو هو "حمل اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة بشرط توسّط حرف من حروف العطف التي وضعتها العرب لذلك"[٥].

---

(١) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢٠٥

(٢) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج ٢/ ص ٢١٥

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ١٥

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣/ ص ٢٢٤

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، ج ١/ ص ١٧٤

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب عطف النسق قوله تعالى : { واتَّقُوا اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللّهَ كانَ عَلَيْكُم رَقِيبًا }[١].

قرأ حمزة وحده **(والأرحامِ)** جرّاً، وقرأ الباقون **(والأرحامَ)** نصباً[٢].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة حمزة في جرّ (والأرحام) أنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء في (به)، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال[٣].

وقد ضعّف أكثر النحاة عطف الظاهر على المُضْمَر وهو غير جائز إلّا في اضطرار الشاعر؛ لأنَّ العرب لا تعطف على المكنى إلا بإعادة الخافض[٤]، وقد قبّح سيبويه هذا العطف بقوله: "ومما يقبح أنْ يَشركه المُظْهَر علامة المُضْمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، كرهوا أن يَشرك المُظهَر مُضْمَراً داخلاً فيما قبله، لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنَّها لا يُتكلَّم بها إلّا معتمدة على ما قبلها، وأنَّها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضَعُفتْ عندهم كرهوا أنْ يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أنْ يتبعوها إيّاه وإنْ وصفوا"[٥].

وقد اختلف البصريّون والكوفيّون في جواز العطف على الضمير المخفوض، فقد ذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك، وذهب الكوفيّون إلى جوازه، واحتجّ البصريّون بأنَّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين،

---

(١) سورة النساء ، الآية ١

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٢١، والدانيّ، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص٩٣، والقيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، ص٢٩٦

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٢١

(٤) الأزهريّ، أبو منصور، معاني القراءات، ج ١/ ص ٢٩٠

(٥) سيبويه، الكتاب، باب ما يحسن أن يَشرك المظهر المضمر فيما عمل، ج ٢/ ص ٣٨١

وأيضاً لا يجوز قولك: مررتُ بزيدٍ وكَ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أنْ يكونَ معطوفاً عليه؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الحكم[١].

وقد احتجّ الكوفيون في جواز ذلك بالشعر، ومنه قول مسكين الدارميّ:

تَعْلَقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفُنا فَما بَيْنَها والكَعْبِ غُوْطٌ نَفانِفُ[٢].

وأيضاً احتجّوا بقول الشاعر:

فَاليَوْمُ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٣].

ويرى العكبريّ أنَّه قد يكون توجيه قراءة الجرّ في (والأرحام) على أنَّ ذلك على القسم، وهذا ضعيف؛ لأنَّ الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، ولأنَّ التقدير في القسم: وبربّ الأرحام وهذا قد أغنى عنه ما قبله[٤]، مع أنَّ العرب كان يقسمون بالأرحام ويعظمونها[٥].

---

(١) الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م، ج٢/ ص ٣٩-٤٠

(٢) الدارمي، مسكين، ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٧٥، وفيه(منّا تنائف) بدل (غوط نفانف). والشاهد قوله **(فما بينها والكعبِ)** وهو عطف الاسم الظاهر**(الكعب)** على الضمير المخفوض **(ها)** في **(بينها)**

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ج٢/ص٣٨٢،وفي الخزانة ج٥/ ١٢٣، وفي الإنصاف، ج ٢/ ص ٢٧. والشاهد قوله **(فما بك والأيامِ)** وهو عطف الاسم الظاهر**(الأيام)** على الضمير المخفوض في **(بك)**.

(٤) العكبريّ، التبيان، ج ١/ ص ٣٢٧

(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج ٢/ ص ٢٨٣

ويرى مكي بن أبي طالب أنَّه تحسن القراءة بإعادة الخافض أي (وبالأرحام)[١]، وقد حذفت الباء لتقدم ذكرها كما في (بمن تمرّ أمرّ)، ولم يقل (أمرّ به)[٢]، أو أنَّها حذفت لنيابة حرف العطف عنه؛ لأنَّ العرب تحذف الخافض لدلالة ما تقدّم عليه[٣].

وإذن فتوجيه قراءة حمزة (وبالأرحامِ) جرّاً، أنَّه عطف (الأرحام) على الضمير المجرور في (به)، أو على القسم بتقدير: وبالأرحام وكلاهما ضعيف قليل في الاستعمال.

أمّا حجّة النصب وهي قراءة الجماعة فمن وجهين:

الأول: أنْ تكونَ (الأرحام) معطوفة على موضع الجارّ والمجرور[٤]؛ لأنَّه في موضع نصب كما تقول: مررتُ بزيد وعمراً؛ لأنَّ موضع (بزيد) في موضع (المفعول به)، وإنَّما ضَعُفَ الفعل فتعدّى بحرف الجرّ[٥].

الثاني: أنْ تكونَ (الأرحام) معطوفة على قوله (واتّقوا) أي: واتّقوا اللهَ الذي تساءلون به واتّقوا الأرحامَ[٦].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُم إِلى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرْجُلَكُم إِلى الكَعْبَينِ }[٧].

---

(١) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٣٧٦

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج ٢/ ص ٢٨٣

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، ج ١/ ص ٢٠٥

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٣/ ص ١٢١

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٣٧٦

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ١٢١، والفرّاء، معاني القرآن، ج ١/ ص ٢٥٢، والنحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ص٤٣١، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج١/ ص١٢٧

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم **(وأرجِلِكم)** جرّاً، وقرأ نافع وابن عامر والكسائيّ و حفص عن عاصم **(وأرجلَكم)** نصباً[١].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة النصب هي العطف على (وجوهكم وأيديكم) فيكون عطفه على الغسل دون المسح[٢]، وقد أيده في ذلك النحّاس[٣]، والزمخشريّ[٤].

واستدلّ من قرأ بالنصب بقول الرسول – صلّى الله عليه وسلم – فيما روي عن عبد الله بن عمر قال: تخلّف النبي عنّا في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقنا العصرَ، فجعلنا نتوضّأ ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته:"ويلٌ للأعقاب من النار" مرتين أو ثلاثاً[٥].

وأيضاً ما ورد أنَّ عبد الله بن عمر قال: كنتُ أقرأُ أنا والحسن والحسين قريباً من علي –عليه السلام– وعنده ناس شغلوه فقرأنا (وأرجلَكم)، فقال رجل: (وأرجلِكم) بالكسر، فسمع علي ذلك فقال: ليس كما قلت، ثمّ قرأ: وأرجلَكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم، هذا من المقدّم والمؤخّر في الكلام[٦].

---

(٧) سورة المائدة ، الآية ٦

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٢١٤،وابن الجزريّ، النشر،ج ٢/ ص ٢٥٤

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٣/ ص ٢١٦

(٣) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٠

(٤) الزمخشريّ، جار الله محمود، الكشاف، ص ٢٨٠-٢٨١

(٥) البخاريّ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاريّ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م ، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، ص ٥٣

(٦) ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ٢٢١

وأيضاً أنَّ الله حدَّ الأرجل بـــ(إلى الكعبين) كما قال في اليدين (إلى المرافق) فدلّ ذلك على وجوب غسلهما[٧].

أمّا قراءة الجرّ في (وأرجلكم) فقد تعدّدت فيها التوجيهات، وهي:

أولاً: أنَّ (أرجلكم) مجرورة على الجوار، والحكم الغسل لا المسح، وقد ذكره أبو عبيدة[١]، والأخفش[٢]، وقد رفض هذا التقدير الزجّاج؛ لأنَّه لا يكون في كلمات الله[٣]، والنحّاس[٤].

ثانياً: أنَّ (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم)، بأنَّ الله أنزل القرآن بالمسح عل الرأس والرجل ثمّ عادت السنة بالغسل[٥].

ثالثاً: أنَّ المقصود بالمسح هو الغسل، والعرب تقول: تمسّحتُ للصلاة بمعنى توضّأتُ لها، وبهذا تكون (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم)[٦].

رابعاً: أنَّ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهيّ عنه، فعُطِفت على الثالث الممسوح، لا تمسح ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها[٧].

---

(٧) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٧/ ص ٣٤٢-٣٤٣

(١) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي، القاهرة، د (ط. ت)، ج١/ ص ٢٠٧

(٢) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ج١/ ص ٢٧٧

(٣) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/ ص ١٥٣

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ١٠

(٥) الزمخشريّ، جار الله محمود، الكشاف، ص ٢٨١

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١/ ص ٢٥٨

(٧) الأندلسيّ، أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣/ ص ٤٥٢

خامساً: وجود عاملين في (أرجلكم) الأول هو الغسل والثاني الباء الجارّة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، ونظير ذلك قوله تعالى:**{آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}**[٨].

سادساً: أنَّ الجرّ في (أرجلكم) جاء مقيّداً لمسحهما إذا كان عليهما خفّان، وهذا القيد ورد عن الرسول – صلّى الله عليه وسلّم – إذ لم يصحّ أنَّه مسح رجليه إلا وعليهما خفّان، فبيّن بفعله الحال التي تغسل فيها الرجل، والحال التي تمسح فيها[١].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى:

{ وإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيها }[٢].

قرأ حمزة وحده **(والساعةَ)** نصباً، وقرأ الباقون **(والساعةُ)** رفعاً[٣].

حجّة النصب في قراءة حمزة أنَّه عطف (الساعة) على اسم إنَّ (وعد) [٤].

أمّا حجّة الرفع فمن وجهين[٥]:

الأول: على أنَّ (الساعة) مبتدأ و (لا ريب فيها) الخبر.

---

(٨) سورة الكهف ، الآية ٩٦

(١) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٧/ ص ٣٤٥

(٢) سورة الجاثية ، الآية ٣٢

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ١٧٩، والدانيّ، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص١٩٩، والقيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، ص ٥٠٦

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ١٧٩، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ص٤٣٥، والنحّاس، إعراب القرآن، ج ٤/ ص١٥٤، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج٢/ ص ٢٦٩

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٦/ ص ١٧٩، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن،ج ٤/ ص١٥٤، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف ، ج ٢/ ص ٢٦٩، وابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع ، ص ٣٢٦

والثاني: العطف على موضع إنَّ وما عملت فيه وهو الرفع على الابتداء، والوجه إذا عطفت بعد خبر إنَّ هو الرفع.

٢.٣ الأفعال المضارعة

١.٢.٣ الفعل المضارع المرفوع:

يأتي المضارع مرفوعاً ما لم يُسْبَق بناصب أو جازم .

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الفعل المضارع المرفوع قوله تعالى: { لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَها لا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِها وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ }[١].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو **(لاَ تُضَارُّ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(لاَ تُضَارَّ)** نصباً[٢].

يرى أبو عليّ أنَّ قراءة من رفع (لا تضارّ) أنَّ ما قبله مرفوع (لا تكلّف) فإذا اتّبع ما قبله كان أحسن؛ لتشابه اللفظ، أمّا فيما يتعلّق بأنَّ ما قبله (لا تكلّف) خبر وهذا أمر، فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في القرآن كقوله تعالى: **{والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ}**[٣]، وهذا النحو في (لا تضارّ) نحو ذلك[٤].

وفي الكشف " ووجه القراءة بالرفع أنَّه جعله نفياً لا نهياً، وأنَّه أتبعه ما قبله من قوله: **(لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَها)**، وأيضاً فإنَّ النفي خبر، والخبر قد يأتي في موضع الأمر وهذا شائع في كلام العرب"[٥].

أما حجّة من نصب فيرى أبو عليّ أنَّه جعل (لا تضارّ) أمراً، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لِما قبلها[٦]، وعلى ذلك فالفعل (لا تضارّ) مجزوم بحرف النهي، والأصل

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ٣٣٣، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص٨١.

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ٣٣٤.

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٢٩٦.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٢/ ٣٣٤.

لا تضارَرْ، فأدغم الراء في الراء، وفتح لالتقاء الساكنين، وخُصّت الفتحة دون الكسرة لموافقة الألف قبلها[١].

وإذن فإنَّ توجيه قراءة (لا تضارّ) يعتمد على أن تجعله نفياً يفيد الخبر ثمّ تتبعه الفعل (لا تكلّف) رفعاً، أو أنْ تجعلَهُ أمراً، وبذلك تكون (لا) هي النافية وتجزم (تضارّ) ثمّ تكون الفتحة حتى لا يلتقي ساكنان، واختيرت الفتحة دون الكسرة لتتناسب مع الألف قبلها.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا }[٢].

قرأ ابن كثير وابن عامر **(ويجعلُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(ويجعلْ)** جزماً[٣].

يرى أبو علي أنَّ حجة من رفع (ويجعل) أنَّه قطعه عمّا قبله واستأنف بالرفع، أمّا ما يعطف على جواب الشرط فرأى أنَّه لا يمتنع أنْ يكون جملة مستأنفة؛ لأنَّ الجمل تقع في جواب الشرط كقوله تعالى: **{مَنْ يُضْلِلِ اللّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ}**[٤]، وبذلك يجوز أنْ يكونَ المعطوف عليه مستأنفا[٥].

أمّا حجّة من جزم فيرى أبو علي أنَّ الفعل (يجعل) معطوفٌ على موضع (جعل) وهو الجزم؛ لأنَّه جواب الشرط ، فإذا جزم (يجعل) حمله على ذلك[٦].

---

(١) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص٩٧، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج١/ ص ٢٩٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية ١٠.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ٣٣٦.

(٤) سورة الأعراف ، الآية ١٨٦.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥/ ٣٣٦.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج٥ / ٣٣٦.

وفي الكشف أنَّه " يجوز أنْ يكونوا قدّروه على نيّة الرفع مثل الأول، لكن أدغموا اللام في اللام، فأسكنوا اللام من (يجعل) للإدغام لا للجزم، فتكون القراءتان بمعنى (الحتم) أنَّ الله فاعل ذلك لمحمد على كل حال"[١].

وإذن فتوجيه القراءة بالرفع على أن الفعل (يجعل) مقطوع مستأنف به بالرفع، أو أنَّه مرفوع ولكن سكّنت لامه لأجل الإدغام، أمّا توجيه القراءة بالجزم فعلى أنَّ (يجعل) معطوف على (جعل) الذي موضعه الجزم لكونه جواب الشرط.

٢.٢.٣ الفعل المضارع المنصوب

يُنْصَب المضارع إذا سُبِقَ بأحد أحرف النصب وهي: (أنْ ولن وكي وإذن)، وهذه الأحرف إنَّما تختصّ بالأفعال دون الأسماء، أمّا(حتى) فتدخل على كليهما.

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الفعل المضارع المنصوب قوله تعالى :

{ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُم وَعِنْدَ اللّهِ مَكْرُهُم وَإِنْ كانَ مَكْرُهُم لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَال }[٢].

قرأ الكسائيّ وحده **(لَتَزولُ)** بفتح اللام الأولى وضمّ الثانية، وقرأ الباقون **(لِتَزولَ)** بكسر اللام الأولى وفتح الثانية[٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من نصب (لِتَزولَ) أنَّه جعل (إن) بمعنى (ما) والتقدير: ما كان

---

(١) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ١٤٤.

(٢) سورة إبراهيم ، الآية ٤٦.

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص٣١، والرعينيّ، أبو عبد الله، الكافي في القراءات السبع، ص ١٣٨.

مكرهم لتزولَ[٤]. ونظير ذلك قوله تعالى: **{ما كانَ اللّهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ ..... وَما كانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُم عَلى الغَيْبِ }**[١]، واللام هنا لام الجحود التي تقع بعد كان المنفية وتنصب بأنْ مُضْمَرة وعلى ذلك توجيه النصب في (لِتَزولَ)[٢]، ويقدّر الزجّاج المعنى بأنَّه: "ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي وأمر دين الإسلام وثبوته ثبوت الجبال الراسية؛ لأنَّ الله عزّ وجلّ وعد نبيه عليه السلام إظهار دينه على كلّ الأديان"[٣].

أمّا حجّة الرفع فيرى أبو عليّ أنَّه جعل (إن) هي المخفّفة من الثقيلة وبذلك ارتفع الفعل (لتزول)[٤]، فاللام هنا هي اللام الفارقة بين (إن) المخفّفة والثقيلة، واسم إن المخففة هو الهاء المُضْمَرة، والتقدير: وإنه مكرهم لتزولُ منه الجبال[٥]. وبتقدير الكوفيّين فـــ(إن) هنا نافية واللام بمعنى (إلّا)[٦].

والمعنى بقراءة الرفع على تعظيم أمر مكرهم؛ أي قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد أنْ يزيلَ ما هو مثل الجبال[٧].

وعليه فإنَّ نَصْبَ الفعل (يزول) أو رَفْعَهُ يتوقّف على نوع اللام، فإذا قدرت (إن) بمعنى (ما) كانت اللام هي لام الجحود وينتصب الفعل المضارع بعدها بأنْ مضمرة، أمّا إذا قدّرت (إن) بأنَّها المخففة من الثقيلة كانت اللام هي اللام الفارقة فلا تنصب المضارع لذا يرتفع الفعل بعدها.

---

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٣١.

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٧٩.

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص٢٠٤، وابن زنجلة، حجّة القراءات، ص٣٧٩

(٣) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص ١٦٧.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٣٢.

(٥) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٢٧.

(٦) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥/ ص ٤٢٦.

(٧) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٣٢.

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى }[1].

قرأ عاصم **(فتنفعَه)** نصباً، وقرأ الباقون **(فتنفعُه)** رفعاً[2].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة الرفع في (فتنفعُه) أنَّه عطف الفعل على ما تقدّم من المرفوع على الفعل (يزكّى) في الآية السابقة **{وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}**[3]، أو على الفعل (يذّكر)[4].

أمّا حجّة النصب فيرى أبو عليّ أنَّها على إضمار (أنْ) فهو جواب بالفاء؛ لأنَّ المتقدّم غير موجب، فكأن قوله (يذّكر) في تقدير المعطوف على (يزّكى) في معنى: لعلّه يكون من تذكّر فانتفاع[5]، وهو ما يراه مكي بن أبي طالب من عطف مصدر على مصدر آخر عند امتناع العطف على اللفظ، والنصب من باب حمل الكلام على المعنى، فحمل (فتنفعه) بإضمار أنْ على المصدر وعطفه على الأول[6].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيب }[7].

قرأ نافع وحده **(يقولُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(يقولَ)** نصباً[1].

---

(١) سورة عبس ، الآية ٤

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٣٧٦ ، وابن الجزريّ، النشر، ج ٢/ ص ٣٩٨.

(٣) سورة عبس ، الآية ٣

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٦/ ص ٣٧٦.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج٦/ص٣٧٦.

(٦) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص ٣٦٢.

(٧) سورة البقرة ، الآية ٢١٤.

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة النصب في الفعل (يقول) أنّ المعنى: وزلزلوا إلى أنْ قال الرسول؛ لأنّ ما ينتصب بعد(حتّى) من المضارع أن تكون بمعنى إلى، والنصب بإضمار (أن)[٢]، ومن نصب الفعل بعد (حتّى) كان بمعنى الاستقبال، وأضمرت له مع حتى (أنْ)؛ لأنَّها من عوامل الأسماء فهي حرف جرّ، فأضمروا مع الفعل ما يكون به اسماً وهو المصدر من (أنْ والفعل)[٣].

ويرى العكبري أنَّ "(حتّى) هنا للغاية، والفعل (يقول) مستقبل حُكيتْ به حالهم، والمعنى على المضيّ، والتقدير: إلى أنْ قال الرسول"[٤].

وذكر الفرّاء أنَّ النصب قد وقع؛ لأنَّ الفعل الذي قبلها وهو (زلزلوا) ممّا يتطاول كالترداد –أي ما فيه امتداد للفعل– فإذا كان الفعل على هذا المعنى نُصِبَ ما بعده بـــ(حتّى) وهو في المعنى ماض[٥].

أمّا حجّة الرفع فيرى أبو عليّ أنَّ الفعل الواقع بعد حتّى إذا كان مضارعاً لا يكون إلّا فعل حال، ويأتي على نوعين[٦]:

الأول: أن يكون السبب الذي أدى الفعلَ بعد حتّى قد مضى والفعل المسبّب لم يمضِ، كقولهم: مرض حتّى لا يرجونه.

الثاني: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرت حتّى أدخلها، فالدخول متّصل بالسير بلا فصل بينهما، والتقدير: سرتُ فدخلتُ .

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٣٠٥، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ٨٠، القيروانيّ، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع ، ص٢٥٥.

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٣٠٦

(٣) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٩٦، وابن زنجلة، حجّة القراءات، ص ١٣٢.

(٤) العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج ١/ ص ٩١.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن، ج ١/ ص ١٣٢.

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٣٠٧.

ويرى أبو علي أنَّ قراءة الرفع تتجه على النوع الأول، وكأنَّ المعنى: وزلزلوا فيما مضى حتّى أنَّ الرسول يقولُ الآن: متى نصر الله؟

٣.٢.٣ باب الفعل المضارع المجزوم

يجزم المضارع إذا سبق بإحدى أدوات الجزم، وهي إمّا أنْ تكونَ حروفاً وإمّا أنْ تكونَ أسماء، والجزم نظير الجرّ في الأسماء و"الجزم هو القطع والقطع قطعان: قطع حركة وقطع حرف، فقطع الحركة هو الأصل وهو يكون في الأفعال الصحيحة وقطع الحرف في حروف العلّة، والنون، لأنَّ الجازم لمّا لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفس الفعل"[١].

من القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة في باب الفعل المضارع المجزوم قوله تعالى :

{ وَلَقَدْ أَوْحَيْنا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي البَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى }[٢].

قرأ حمزة وحده(**لا تخفْ دركاً**) بجزم(**تخف**)، وقرأ الباقون (**لا تخافُ**) رفعاً [٣].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة حمزة في جزم (تخف) أنَّه جعله جواب الشرط، بتقدير: إنْ تضرب لا تخف ممّن خلفك[٤]، ووجه آخر في الجزم وهو الجزم بـــ(لا الناهية)[٥]، والمعنى: لا تخف أن يدركك فرعون وجنوده[١].

---

(١) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ص ٣٤٠

(٢) سورة طه ، الآية ٧٧

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٣٩، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات الســبع، ص١٥٢، والرعينيّ، أبو عبد الله، الكافي في القراءات السبع ، ص ١٥٧.

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٣٩

(٥) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص٥٠، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج٢/ ص٤٦

أمّا قوله (ولا تخشى) فله وجهان:

الأول: أن يقطعه من الأول بتقدير: وأنت لا تخشى و(لا) نافية[٢]، أو بتقدير ولستَ تخشى و(لا) بمعنى (ليس)[٣]، ونظير ذلك قوله تعالى: **{وَإِنْ يُقَاتِلُوكُم يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنصَرُون}**[٤].

الثاني: أنَّه نوى بـــ(يخشى) الجزم ثمّ زاد الألف ليطابق رؤوس الآيات[٥]، ومن ذلك قوله تعالى: **{فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ}**[٦]، فالألف مُشْبَعة من فتحة. ونظير ذلك من الشعر قول الشاعر:

أَلَمْ يأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تُنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[٧].

فقد أثبت الياء في (يأتيك) وهو مجزوم والواجب حذف الياء من آخره لأنَّه فعل مضارع معتلّ الآخر علامة جزمه حذف حرف العلة.

---

(١) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ص ٣٧٠، وانظر: الأزهريّ، أبو منصور، معاني القراءات، ج ٢/ ص ١٥٥

(٢) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٣٩، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص٥١

(٣) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ٢/ ص١٠٢.

(٤) سورة آل عمران ، الآية ١١١

(٥) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ١٨٧

(٦) سورة الأحزاب ، الآية ٦٧

(٧) البيت لقيس بن زهير في النوادر، الأنصاريّ، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص ٥٢٣، وفي الخزانة ج ٨/ ٣٥٩، وفي المقاصد النحوية ج ١/ ٢٥٤. والشاهد قوله **(ألم يأتيك)** وهو إثبات الياء في آخر الفعل **(يأتيك)** مع أنه مضارع مجزوم بـــ(لم).

وقد عُدَّ هذا البيت من الضرورة التي يلجأ إليها الشاعر فقد أجرى المعتلّ مجرى السالم فأثبت الياء في الجزم كأنَّه توهّم أنَّها متحركة فسكّنها، وكانت علامة الجزم حذف الياء والوجه (ألم يأتِكَ)[١].

وفي هذه المسالة عدة آراء؛ فقد أجاز الفرّاء ذلك بقوله: " ولو نوى حمزة بقوله (ولا تخشى) الجزم، وإنْ كانت فيه الألف كان صواباً"[٢]، أمّا أبو عليّ الفارسيّ فيرى أنَّ ذلك ضرورة في الشعر لا يحمل عليها قوله تعالى (ولا تخشى) وأنَّ الألف مشبعة من الفتحة لأنَّها فاصلة[٣]، أمّا النحّاس فيرى أنَّ " من أقبح الغلط أنْ يُحْمَلَ كتاب الله عزّ وجل على شذوذ من الشعر"[٤].

أمّا حجّة الرفع فهي من أربعة أوجه:

الأول: أنَّه حال من الفاعل، وتقديره: اضرب لهم طريقاً غير خائفٍ ولا خاشٍ[٥].

الثاني: أنَّه في موضع نعت لطريق على حذف العائد فيه[٦].

الثالث: أنْ تكونَ مقطوعة من الأول بتقدير: أنت لا تخافُ[١].

---

(١) السيرافيّ، أبو سعيد، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٦٧-٦٨، وانظر: القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، د (ط. ت)، ص ١٥٩.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢/ ص ١٨٧

(٣) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٤٠

(٤) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص٥١

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٣٩ ، وانظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف،ج ٢/ ص ١٠٢، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤/ ص ١١٠

(٦) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٣/ ص٥٠، وانظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢/ ص ٢٥

الرابع: أنْ يكونَ خبراً ويكون (لا) بمعنى (ليس) بتقدير: ليس هو يخاف[٢].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ وَإِنْ تُبْدُوا ما في أَنفُسِكُم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاء }[٣].

قرأ ابن عامر وعاصم **(فيغفرُ ويعذبُ)** رفعاً، وقرأ الباقون **(فيغفرْ ويعذبْ)** جزماً[٤].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة من جزم في (فيغفرْ ويعذبْ) أنَّه عطفه على جواب الشرط (يحاسبكم)، وهذا الجزم من باب المشاكلة بين أوّل الكلام وآخره[٥].

أمّا حجّة الرفع في (فيغفرُ ويعذبُ) فيرى أبو عليّ أنَّها على القطع والاستئناف من وجهين: أحدهما، أنْ يجعلَ الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فيرتفع الفعل لوقوعه خبر المبتدأ، والثاني، أنْ يعطفَ جملة من فعل وفاعل على ما تقدّمها[٦]. وعلى الوجه الأول يكون تقدير المبتدأ المحذوف (فهو يغفرُ ويعذبُ)[٧]، أو(فالله يغفرُ ويعذبُ)[٨].

---

(١) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٥/ ص ٢٣٩، وانظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢/ ص ٢٥

(٢) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص ٢٤٥، وانظر: ابن زنجلة، حجّة القراءات، ص٤٥٩

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٨٤

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ ، الحجّة، ج ٢/ ص ٤٦٣، والداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص٨٥ ، والرعينيّ، أبو عبد الله، الكافي في القراءات السبع، ص ٩٠.

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٢٦٤

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٢/ ص ٢٦٥

(٧) العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، ج ١/ ص ١٢١

(٨) القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص ٣٢٣

وقد وردت قراءة أخرى غير قراءة السبع وهي بالنصب أي (فيغفرَ ويعذبَ)، وهي مرويّةٌ عن ابن عباس والأعرج[١]، يرى النحّاس أنَّها "عند البصريّين على إضمار (أنْ) وحقيقته أنَّه عطفٌ على المعنى"[٢]، ويرى الأنباريّ أنَّ " النصب ضعيف وهو على تقدير (أنْ) بعد الفاء ونَصْب الفعل بها وجَعْلها مع الفعل في تقدير المصدر لِيعطفَ بالفاء مصدراً على مصدر حملاً على المعنى دون اللفظ، كأنَّه قال: إنْ يكنْ إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منّا"[٣].

ومن هذه القراءات أيضاً قوله تعالى :

{ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِما أَنزَلَ اللّهُ فِيهِ }[٤].

قرأ حمزة وحده **(ولِيحكمَ)** بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون **(ولْيحكمْ)** بإسكان اللام وجزم الميم[٥].

يرى أبو عليّ أنَّ حجّة النصب في قراءة حمزة (ولِيحكمَ) أنَّه جعل اللام متعلّقة بقوله: **(وآتيناه الإنجيل)**، في الآية السابقة، فصار المعنى: أتيناه الإنجيل ليحكمَ[٦]، ونظير ذلك قوله تعالى: **{إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتابَ بِالحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِما أَرَاكَ اللّهُ}**[١]، والنصب هنا بلام (كي) بإضمار (أنْ) أي: لأنْ تحكمَ[٢].

---

(١) الكرمانيّ، أبو عبد الله محمد بن نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٠٠

(٢) النحّاس، إعراب القرآن، ج ١/ ص ٣٥٠

(٣) الأنباريّ، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١/ ص١٨٦

(٤) سورة المائدة ، الآية ٤٧

(٥) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٢٢٧، والداني، أبو عمرو، جامع البيان، ص٤٨٤ والرعينيّ، أبو عبد الله، الكافي في القراءات السبع، ص ١٠٤

(٦) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٢٢٧-٢٢٨

(١) سورة النساء ، الآية ١٠٥

أمّا حجّة الجزم فيرى أبو عليّ أنَّ نظير ذلك قوله تعالى: **{وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِما أَنزَلَ اللّهُ}**[٣]، فكما أُمِرَ عليه السلام بالحكم بما أنزل الله كذلك أُمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل[٤]، ووجه الجزم هنا هو لام الأمر وسكّنت تخفيفاً والأصل الكسر وجُزِمَ بها الفعل (يحكم) [٥].

---

(٢) النحّاس، إعراب القرآن، ج ٢/ ص ٢٤، والقيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ج ١/ ص٤١٠

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤٩

(٤) الفارسيّ، أبوعليّ، الحجّة، ج ٣/ ص ٢٢٨

(٥) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/ ص١٨٠، وابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص١٣١، والأنباريّ، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١/ ص ٢٩٤

الخاتمة:

يمكن القول بعد إنهاء فصول هذه الدراسة إنَّها قد توصّلت إلى النتائج الآتية:

١. يعدّ الاحتجاج بالقرآن الكريم سمة بارزة في توجيه أبي عليّ للقراءات.

٢. لم يكتفِ أبو علي بتوجيه القراءة والاحتجاج لها بل كان يتطرّق إلى ذكر الأوجه الإعرابية المحتملة للقراءة.

٣. لم يكتفِ أبو علي بإيراد دليل واحد على صحّة ما يقول، بل لجأ إلى حشد الشواهد والأدلة من القران الكريم والشعر والحديث الشريف والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها، وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه.

٤. التزام أبي علي بالقياس والاستعمال في توجيه بعض القراءات.

٥. اعتماد بعض التوجيهات النحوية على ظاهرة الحمل على المعنى.

٦. ذكرَ العلماء الآخرون توجيهاتٍ في بعض القراءات لم يذكرها أبو علي في كتاب الحجّة.

المصادر والمراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (١٩٩٠م). **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأزهريّ، خالد بن عبد الله (٢٠٠٠م).**شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهريّ، أبو منصور أحمد بن محمد (١٩٩١م). **معاني القراءات**، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض محمد القوزي، (ط١).

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء(١٩٦١م).**الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٤)، مطبعة السعادة، القاهرة.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء(١٩٧١م). **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين رمضان، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء(١٩٨٠م).**البيان في إعراب غريب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف (١٩٩٨م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف (٢٠٠٠م). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأنصاريّ، أبو زيد (١٩٨١م). **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، (ط١)، دار الشروق، بيروت.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(١٩٧٧م). **شرح المقدمة المُحْسِبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، (ط١)، المطبعة العصرية، الكويت.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري (١٤٠٣ه). **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، (ط١)، دار الفكر، دمشق.

الباقوليّ، أبو الحسن علي بن الحسين (١٤١١ه). **شرح اللمع للأصفهاني**، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، (د. ط)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

الباقوليّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين (١٩٩٤م). **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، (ط١)، مطبعة الصباح، دمشق.

البخاريّ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (٢٠٠٢م). **صحيح البخاريّ**، تحقيق مصطفى ديب البغا، (ط١)، دار ابن كثير، دمشق.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر (١٩٩٧م). **خزانة الادب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٤)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن(١٩٧٢م). **الجمل في النحو**، تحقيق: علي حيدر، (د. ط)، دار الحكمة، دمشق.

الجرجانيّ، علي بن محمد السيد الشريف (د. ت). **التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (د.ط)، دار الفضيلة، القاهرة.

ابن الجزريّ، محمد بن محمد بن يوسف (د. ت). **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٩٣م). **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، (ط٢)، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٩٤م). **المحتسب في وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط)، وزارة الأوقاف المصرية.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (١٩٨٩م). **الأمالي**، تحقيق: فخر صالح قدارة، (د. ط)، دار عمار، عمّان.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (د. ت). **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، (د. ط)، مكتبة الآداب، القاهرة.

حداد، حنا جميل (١٩٨٤م). **معجم شواهد النحو الشعرية**، (ط١)، دار العلوم، الرياض.

حسان بن ثابت (١٩٩٤م). **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: عبدأ مَهنّا، (ط٢)، دار الكتب العلمية، بيروت.

حسن، عباس (د. ت). **النحو الوافي**، (ط٣)، دار المعارف، القاهرة.

الحمويّ، ياقوت، (١٩٨٠م). **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، (ط٣)، دار الفكر، القاهرة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (١٩٨٥م).**إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، (د. ط)، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (١٩٩٢م). **إعراب القراءات السبع**، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (١٩٧٩م). **الحجّة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (ط٣)، دار الشروق، بيروت.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (١٩٧٨م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (د. ط)، دار صادر، بيروت.

الدارمي، مسكين، (٢٠٠٠م). **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: كارين صادر، (ط١)، دار صادر، بيروت.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (١٩٨٤م). **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه: اوتو رتزل، (ط٢)، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٢٠٠٥م). **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، (ط١)، دار الكتب العلميّة، بيروت.

الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٢٠١٠م). **المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار**، تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، (ط١)، دار التدمرية، الرياض.

الرعينيّ، أبو عبدالله محمد بن شريح (٢٠٠٠م). **الكافي في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الرقيات، عبيد الله بن قيس(١٣٨٧ه). **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٩٨٨م). **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١)، عالم الكتب، بيروت.

الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٢٠٠٩م). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: خليل مأمون شيحا،(ط٣)، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٢٠٠٤م). **المفصّل في علم العربيّة**، تحقيق: فخر صالح قدارة، (ط١)، دار عمار، عمّان.

زهير بن أبي سلمى (٢٠٠٥م). **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تحقيق: حمدو طمّاس،(ط٢)، دار المعرفة، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (١٩٩٦م). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،(ط٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (١٩٩١م). **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، (ط٢)، جامعة الملك سعود، الرياض.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (٢٠٠٦م). **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبد الحكيم عطية، (ط٢)، دار البيروتي، دمشق.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (١٩٦٥م). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (١٩٩٨م). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل (١٩٨٩م). **أبو عليّ الفارسيّ حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، (ط٣)، دار المطبوعات الحديثة، جدّة.

الشيرازيّ، ابن أبي مريم، نصر بن عليّ (٢٠٠٩م). **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الطبريّ، محمد بن جرير (٢٠٠١م). **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١)، دار هجر، الجيزة، مصر.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى (د. ت). **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد، (د. ط). مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجاج، رؤبة، (١٩٩٥م). **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: عزة حسن،(د. ط). دار الشرق العربي، بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (١٩٩٨م). **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعار، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (١٩٨٠م). **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط ٢٠)، دار التراث، القاهرة.

العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (د. ت). **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (١٩٧٦م). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د. ط)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

العلمي، خالد بن محمد (١٩٨٠م). **المنح الإلهية في جمع القراءات السبع**، (ط١)، دار الزمان، المدينة المنورة.

عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم (١٩٨٨م). **معجم القراءات القرآنية**، (ط٢)، مطبوعات جامعة الكويت.

العينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد (٢٠١٠م). **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، (ط١)، دار السلام، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (د. ت). **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (د. ط)، دار الفكر، بيروت.

الفارسيّ، أبوعليّ الحسن بن عبد الغفار(١٩٩٦م). **الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (ط٢)، عالم الكتب، بيروت.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (١٩٨٤م). **الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، (ط١)، دار المأمون للتراث، دمشق.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (١٩٨٣م). **معاني القران**، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، (ط٣)، دار الكتب، بيروت.

الفضيلي، عبد الهادي (١٩٨٠م). **مختصر النحو**، (ط٧)، دار الشروق، جدة.

القاضي، عبد الفتاح (١٤٠١ه). **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، (ط١)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

القرطبيّ، أبو عبدالله محمد بن أحمد (٢٠٠٦م). **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنّة وآي الفرقان**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

القزاز، أبو عبدالله محمد بن جعفر(د. ت). **مايجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، (د. ط)، دار العروبة، الكويت.

القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (١٩٨٦م). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

قمحاوي، محمد الصادق (٢٠٠٦م). **طلائع البشر في توجيه القراءات العشر**،(ط١)، دار العقيدة، القاهرة.

القيروانيّ ، محمد بن سفيان (٢٠١١م). **الهادي في القراءات السبع**، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، (ط١)، دار عباد الرحمن، القاهرة.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب (١٩٨٤م) . **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب (٢٠٠٣م). **مشكل إعراب القرآن الكريم**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (ط١)، دار البشائر، دمشق.

الكرمانيّ، أبو عبد الله محمد بن نصر (٢٠٠١م). **شواذ القراءات**، تحقيق: شمران العجلي،(ط١)، مؤسسة البلاغ، بيروت.

الكرمانيّ، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن (٢٠٠١م). **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج ، (ط١)، دار ابن حزم، بيروت.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (٢٠٠٢م). **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، (ط٢)، دار الفكر، بيروت.

اللبدي، محمد سمير (١٩٨٥م). **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان–الأردن.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٩٤م). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (ط٣)، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (د. ت). **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، (د. ط)، دار المعارف، القاهرة.

محيسن، محمد سالم (١٩٨٤م). **القراءات وأثرها في علوم العربية**، (ط١)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (د. ت). **لسان العرب**، (ط١)، دار صادر، بيروت.

المهدويّ، أبو العباس أحمد بن عمّار (١٣٤٠ه). **هجاء مصاحف الأمصار**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (ط١)، دار ابن الجوزيّ، الرياض.

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (٢٠٠٠م). **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (١٩٨٥م). **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غادي زاهد، (ط٢)، عالم الكتب، بيروت.

ابن النديم، محمد بن إسحاق (١٩٨٥م). **الفهرست**، تحقيق: ناهد عباس عثمان، ط١، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة.

الهذليون، (١٩٦٥م). **ديوان الهذليين**، تحقيق: أحمد الزبن و محمود أبو الوفا، (ط١)، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الهرويّ، أبو الحسن علي بن محمد (١٩٨٠م). **اللامات**، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، (ط١)، مكتبة الفلاح، الكويت.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاريّ (د. ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط)، المكتبة العصريّة، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاريّ (٢٠٠١م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ياقوت، محمود سليمان (٢٠٠٦م). **التوابع في النحو العربي**، (د. ط) كلية الآداب، جامعة طنطا.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (٢٠٠١م). **شرح المفصّل للزمخشريّ**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

المعلومات الشخصية:

الاسم: محمد جبريل المسيعدين

الكلية: الدراسات اللغوية

التخصص: اللغة العربية وآدبها

الايميل: s_spile_m@yahoo.com